ابن سينا

الشفاء

المَنْطِق

٣- العبارة

تصدير ومراجعة

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق

محمود الخضيري

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر

١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م

الشِّفَاء

المَنْطِق

المكتبة العربية

تصدرها

وزارة الثقافة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

بالاشتراك مع

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

ابن سينا

الشفاء

المَنْطِقُ

٣- العبارة

تصدير ومراجعة

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق

محمود الخضيري

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق

مقدمة

للدكتور إبراهيم مدكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليميز بين فكرتين ، ثم يركّب ثانيا ليربط بينهما والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا فى أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن نصدرها جميعها عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن نصدر أحكاما ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبنى عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قديما بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو فى إشارات عابرة ، وأدمجه من ناحية فى الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى[1] . وشغل المدرسيون بجانبه المنطقى أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجى .

والحكم فى الواقع أحد أقسام المنطق التقليدى الثلاثة ، وهى : منطق المعنى الكلى ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تطغى على ما تضمنه من عمل ذهنى . وقد عنى القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو فى ذلك سنة سار عليها المناطقة فى التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعوّل عليها المناطقة المحدثون . ففصّل القول فى القضية مبينا حدودها ، وعلاقتها ، وكمها ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(١) كتاب العبارة الأرسطى

هو الجزء الثانى من منطق أرسطو ، وينصبّ على منطق الحكم أو منطق القضايا ، فى حين ينصبّ الجزء الأول على منطق المعنى الكلى أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

[1] Aristote, De *Anima*. 430 a, 27, b 3.

للجزء الثالث الذى ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخَرَين دائما ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة « كتاب المقولات » إلى أرسطو[1] ، وأُثير شك آخر شبيه به بالنسبة « لكتاب العبارة[2] » ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم « كتاب العبارة » إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أثينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول[3] ، وليس ببعيد أن يكون قد سرى شىء منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية[4] . وحرص المسلمون ، كدابهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه القديمة ، وبخاصة شرح فورفوريوس الصورى (٣٠٤) ويحيى النحوى (٦٤٣)[5] . ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحونه ويختصرونه ، وممن شرحوه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، والفارابى (٩٥٠) ؛ وممن لخصوه الكندى (٨٦٥) ، وثابت بن قرة (٩٠١) ، والرازى الطبيب (٩٢٥)[6] . ويبدو من كل هذا أن « كتاب العبارة » الأرسطى كان معروفا فى العالم العربى منذ أخريات القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى[7] . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعويل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ[8] .

---

(١) إبراهيم مدكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢ .

(٢) J. Tricot, *Organon*, Paris 1936, P. II.

(٣) N. Rescher, The Development of arabic Logic. Pittsburgh 1964. p, 15 — 18.

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبزج ١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

(٧) Madkour, L' *Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 17 — 19.

إ . مدكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه فى مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطانى (القسم الشرقى رقم ٧٥٠٠) ، والآخر بالمكتب الهندى (رقم ٤٧٥) ، وعرضنا لأهم ماجاء فيه من آراء ونظريات[١] . ولا شك فى أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التى قام بها مفكرو الإسلام فى القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفى القرن الرابع بوجه خاص مناطقة متعددون ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابى ، ويحيي بن عدى (٩٧٤) ، مهّدوا لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له فى منطق القضايا ، جارى فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطى ، وليس شرحا له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرّف الحكم فى إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (logos apoPhantikos) يثبت أمراً لأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التمنى[٢] .

ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطقى لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها[٣] . وتكاد تكون دراسته للقضايا فى جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولا لذلك الخلاف المشهور حول أصل اللغة : هل هى توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقّف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها[٤] . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق[٥] . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يغفلها[٦] ، وتلك هى أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة فى أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية فى ضوء تمكنه من العربية والفارسية[٧] . ويقف طويلا عند

---

(١) Madkour, *L' Organon*. p. 156 — 160.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة فى القضية ، ثم يعرض لكيفها وكمها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن نتابعه فى كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفى بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد فى الملاءمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطقة الرياضيين به اليوم ، ويقف الأمر فى نظره عند العلاقة الحملية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوى وعدم التساوى ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم فى رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة الحملية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق الحملى ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه[١] .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو فى هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : حملية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول فى هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة فى القضية الحملية ، فيبين أجزاءها من موضوع ومحمول ورابطة ، وهى تواجه أركان الحمل الثلاثة ، وهى الطرفان والنسبه بينهما . ويلاحظ أن الرابطه محذوفةغالبا فى الصيغة العربية للقضية الحملية ، شأنها فى ذلك شأن الجملة الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل مناطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص فى الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة فى اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان[٢] . أما القضية الشرطيه فتلتقى صيغتها فى العربية مع نظائرها فى اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود[٣] .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها فى دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقه الحملية ، فى حين أن الشيخ الرئيس عنى بعلاقة التلازم ، وتوسع فى القضايا والأقيسة الشرطية[٤] . وهو دون نزاع لم يبتكرها ، فقد سبقه إليها

---

(١) **Goblot**, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, **Lachelier**, *Etudes sur le syllo gisme*, Paris 1907, P. 39 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٣٨٥ .

اوديم (٣٠٠ ق . م) وتاوفورسطس (٢٨٧ ق . م .)، متأثرين فى الغالب بالمنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم[١].

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفى والإثبات تحليلا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . فيرى أن الإثبات إيجاب النسبة أو إيقاع شىء على شىء وأن النفى انتزاع النسبة أو انتزاع شىء عن شىء[٢] ، فالإثبات سابق على النفى ، أو بعبارة أخرى الإثبات وجود ، والنفى سلب ذلك الوجود . وفى الإثبات بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفى مجرد هدم وإنكار[٣]. ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »(٤).

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفى على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطيل الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفى فيها على النسبة(٥). والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاءون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهراً من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة[٦]. وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ يضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع(٧).

---

(١) Brochard, *la logique d u des Stoïciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne,* Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٢ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

(٦) Rondolet, *Théorie logique des propositions modales,* Paris, 1861, p. 48.

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعنى ابن سينا عناية كبرى بالتفرقة بين الواجب والممكن[1]، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألصق بالميتافزيقى منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به المعلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث نفر منها الباحثون وأهملها كثير من المناطقة. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كمنطق «النجاة»، ومنطق «الإشارات[2]» فان مناطقه العرب المتأخرين أهملوها إهمالا تاماً.

٤ — تقابل القضايا: يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى «كتاب العبارة»، كما عرض له فى «كتاب التحليلات الأولى» وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجاراة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلة تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها[3]، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر مّا أطلق مناطقة العرب جميعا على هذا الباب اسم «تناقض القضايا».

والتناقض تقابل تام بين النفى والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة[4]. فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بمدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جماد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفى، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كليتين مختلفتى الكيف، مثل: كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان(٥). ويلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتتحقق

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣ ؛ الإشارات، ليدن، ١٨٩٢، ص ٣٢ — ٤٣.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

فى الجزئيتين المختلفتى الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب[1]. وأخيراً القضيتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان فى الكم فقط ، مثل : كل الناس يفنون ، وبعض الناس يفنون(٢). وهذا فى الواقع ليس من التقابل فى شيء ، لأن القضيتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف فى الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن التناظر وحده هو الذى أدى إليه ، وللتناظر شأن فى بعض التقسيمات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلا وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضربا من التقابل اللفظى لا المنطقى(٣). ويلتقى معه فى هذا تمام الالتقاء هملتون (١٨٥٦) بين المناطقة المحدثين(٤) . أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقا ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفترق عنه ابن سينا فى هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط فى الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا فى « كتاب العبارة » إلا عرضاً(٥) ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه فى « كتاب القياس »(٦)، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالا لمنطق القضايا ، لا سيما وقد التزم هو ذلك فى دراساته المنطقية الأخرى(٧). والعكس جعل محمول القضية موضوعا ، وموضوعها محمولا ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالهما(٨). وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث(٩)، وعبثاً حاول أوديم وثاوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristote, *Hermenia*, 10, 20 a. 19, *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 261.

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسى (٢١١) فقدوفق فى ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل(١).

وتنعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل ج ب، وبعض ب ج، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس السالبة الكلية. وتنعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فعكس بعض ج ب هو بعض ب ج(٢).

أما الجزئية السالبة فقد انكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا فى ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسى من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلعكس بعض ج ليس ب، يمكن أن يقال. بعض ب هو لا ج، وإذن بعض لا ج هو ب(٣).

وما قلناه عن القضايا الحملية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهى لا تختلف عنها فى طريقة عكسها.

ولا يقنع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة(٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التى عرفت عند المدرسيين، فيرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simblex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية السالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين فى المعادلة الرياضية متساويان كمًّا وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط. ولعل هذا هو الذى وجه هملتون نحو إدخال فكرة الكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع، وجعل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، وافتن فيها المدرسيون.

ويعرض لها ابن سينا فى تفصيل، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق الكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع فكرة الحمل الأرسطية، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوفة. لهذا يرى أنه «لا ينبغى

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.
(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.
(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٥.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود فى شىء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة فى شىء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول » [1] . فالقضايا التى يسور محمولها « منحرفات » فى رأيه ، و« لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة[2] » .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صوره ابن سينا فى « كتاب العبارة » ، وهى لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيست بعصرها . وفيها ما يؤذن بشىء من التحرر واستقلال الرأى ، فى ميدان ألف فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن نقدّم للقارىء العربى « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى ، فقدناه على عجل قبل أن يعدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلا . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله فى ذلك . ففى نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم مدكور

---

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التى قام عليها التحقيق

(١) ب = بخيت ٣٣١ خصوصية ، ٣٤١٥ بخيت بالجامع الأزهر .

(٢) بخ = هامش المخطوط السابق .

(٣) د = دار الكتب بالقاهرة رقم ٨٩٤ .

(٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول رقم ٨٢٤ .

(٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .

(٦) ع = عاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .

(٧) عا = على أميرى باستانبول رقم ١٥٠٤ .

(٨) م = متحف بريطانى بلندن رقم ٧٥٠٠ شرقى .

(٩) ن = نور عثمانية باستانبول رقم ٢٧٠٨ .

(١٠) هـ = مكتب هندى بلندن رقم ٤٧٥ .

(١١) ى = ينى جامع باستانبول رقم ٧٧٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل ٥

فى معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أوتى قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس فترتسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك فى النفس أمور على نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هى المرتسمات فى الحس ، ولكنها ١٠

---

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + وبه يسر وأعن ى // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢—٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام فى بارى ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهى عشرة فصول س ، هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة] ؛ للفن الثالث من الجملة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول ن . (٣) وهى عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ى . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجة س . (٩) فترتسم : وترتسم ى // ثانياً : كاما ع ؛ ساقطة من ى // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س .
(١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تـكون قد ارتسمت من جَنْبَةٍ أخرى
لا حاجة فى المنطق إلى بيانها . فللأمور وجود فى الأعيان ووجودٌ فى النفس يكوّن آثاراً
فى النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجةً إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة
والمجاورةُ ، انبعثت إلى اختراع شىء يتوصَّل به إلى ذلك ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون
٥ فعلا ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر
ولا يزدحم ، فتـكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه ، إذ كان
مستغنياً عن الدلالة به بعـد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصوَّر بدلالته بعده ،
فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، وَوُفِّقَتْ من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف
وتركيبها معاً ليُدَلَّ بها على ما فى النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرارٌ ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين فى الزمان أو من المستقبلين
إعلاماً بتدوين ما عُلم ، إما لينضاف إليه ما يُعلم فى المستقبل فتـكمل المصلحة أو الحـكمة
الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمّت بتلاحق الأفـكار فيها والاستنباطات
من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن
لم يحتج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ،
١٥ فاخترعت أشكال الـكتابة ، وكله بهداية إلَهية وإلهام إلَهى ، فما يخرج بالصوت يدل

---

(١) جنبة : جهة س ، هـ // أخرى : أخر د . (٢) حاجة: + لنا عا // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المحاورة : الإفضاء بالمجاورة بخ ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة: والمحاورة د ، س ، ها . (٤ـ٥) ولم يكن ... فعلا : ساقطة من د .
(٥) فعلا . . . يكون : ساقطة من ع ، هـ // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ى .
(٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، هـ ، ى // يتصور : يتضرر هـ // بدلالته : دلالته ب ، ع .
(٨) فمالت : فما زالت س . (١١) بتدوين : بتدون ع // لينضاف : ليضاف سا .
(١١) إعلاما . . . المستقبل : ساقطة من ى // فى : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالمتقدم : بالتقدم م // به: ساقطة من س ، سا ، هـ // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : المنطق ع ، م ، ى .

على ما فى النفس ، وهى التى تُسمَّى آثاراً . والتى فى النفس تدل على الأمور وهى التى
تسمى معانى ، أى مقاصدَ للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان .
والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيبُ اللفظ ، واختير ذلك للسهولة ،
وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك
مما يصعب ويطول . ٥

وسواء كان اللفظ أمراً ملهما وموحىً به عُلِّمه من عند الله تعالى معلمٌ أول ، أو كان
الطبع قد انبعث فى تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما سُمِّيت القطا قطا بصوتها ، أو كان
قوم اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحاً ، أو كان شىء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً
إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعضُ الآخر
على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعنى أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل ١٠
لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعانى ولا طبيعة الناس تحملهم عليه ، بل قد واطأ
تاليهم أولهم على ذلك وسالمه عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن استعمل
بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقّنه الثانى ، لكان
حكم استعماله فيه كحكمه فى هذا ، وحتى لو كان معلِّمٌ أول علم الناس هذه الألفاظ ؛
وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضعٍ منه أو على وجهٍ آخر ، كيف شئت ، ١٥
لكان يجوز أن يكون الأمر فى الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء
هذا الغناء .

---

(١) وهى التى : ساقطة من سا // تسمى : تسميها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به
// واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملهما : ما بهما ع // وموحى :
أو موحى ع ، ى // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(٨) أو (الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شىء : الشىء س // هذا : ذلك س // فاستحال :
واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيرا س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس :
للناس سا ، عا ، م ، ن // تحملهم : تحمله س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليهم : ثانيهم هـ .
(١٣) مخترعا : مخترعة سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلم : ساقطة من س .
(١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا بخ .
(١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى
حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلِّم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه
بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن
كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ،
٥ فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ،
وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوما ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه
من المعلِّم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس
معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلما أورده الحس على النفس
١٠ التفتت إلى معناه .

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ
حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى
وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شىء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك
لكان الإنسان مُمْنُوًّا بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً .
١٥ والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة

---

(١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ى // المتخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

(٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ى // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضروريا : ضروبا س .

(٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٩) فتعرف : فعند د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (١٠) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ى .

(١١) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) وللسماء أخرى : ساقطة من ى .

(١٥) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلُّم لغة من رأس . فوجد الأخفَّ فى ذلك أن يقْصَد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حُوذِىَ بتأليفها رَقْماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلا على الألفاظ أولا . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة مافى النفس على الأمور فدلالة طبيعية لاتختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما فى الدلالة التى بين اللفظ والأثر النفسانى ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التى بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

١٠ فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذى يعرض للصور وهى فى النفس ، وما الذى يعرض لها وهى من خارج ، وما الفاعل الذى هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر فى أنه أى لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأى كتابة هى موضوعة دالةً على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكُتَّاب ، ولا يتكلم ١٥ فيها المنطقى إلا بالعرض ، بل الذى يجب على المنطقى أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعانى المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى حال المعانى أنفسها من حيث يتألف عنها شىء يفيدعلماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

---

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١ — ٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظهما د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذى : وحوذى ع ؛ جوزى ن // تأليف : يأتلف م .
(٤) دليلا : دليلة س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن .
(٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا .
(٨) التى : ساقطة من ن ، هـ ، ى // بين : من ى . (٩) عليه : ساقطة من م .
(١١) وهى : + التى عا ، م //وما : وأماسا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليوصل م . (١٧) بمجهول : بشىء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن فى الألفاظ والآثار التى فى النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به فى الذهن معقول آخر وحُمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلا ، فكذلك اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحُمل عليه ، فقيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا سنوضحه . فالأسماء والكلم فى الألفاظ نظير المعقولات المفردة التى لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق فى أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شىء معدوما فى نفسه محالا فى وجوده ، ولم يكن تصوره وحده أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير موجود اقترانا فى الذهن أو فى اللفظ ، مثلا بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان حاضر . والذى يقال إن معنى المطلق المستعمل فى هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو فى زمان » أنه فى زمان ماض أو مستقبل ، دون الذى فى زمان حاضر ، فليس يعجبنى كل الإعجاب . وما أومأت إليه أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن فى الاسم والكلمة .

---

(١) أن فى : أن من ن // وفيها : وفيهما عا ، ومنها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه : ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) فكذلك : كذلك ع ، وكذلك م .
(٧) والكلم : والكلمة عا ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ى .
(١١) مثلا : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً فيه : ساقطة من ع ، ى // أو زمان : وزمان عا . (١٧) إلى : من ع ، ى .

الفصل الثانى

(ب) فصل

فى تحقيق الاسم

فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على
الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل ٥
على الزمان الذى لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ، كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل
على معنى قد دللت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من
أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل
بواحد من أجزائه على شىء ألبتة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء
دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد فى قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على ١٠
معنى من المعانى أصلا ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به
الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل فى نفسه
لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه
وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما
يكون جزء إنسان إذا استعمل فى لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان جملته ؛ ١٥

---

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :
أنه ى . (٩) على شىء ألبتة : دالا على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .
(١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ى . (١٣) بجملته : لجملته ى . (١٤) هو : ساقطة
من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهنالك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أومأنا إلى هذا فى مواضع أخرى .

وليس هذا فى مثل لفظة الإنسان فقط ، بل فى الألفاظ التى هى بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يُدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم ٥ يرد أن يُدل به على شىء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جُعل هذا اسماً لذاته ؛ فهنالك لا يوجد للفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شىء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد فى هذا الموضع بانفراده على شىء أصلا ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلا ، لا من حيث هى جزء ، ١٠ ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شىء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركَّب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة ، بل هذا فى استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد تُوهم أنه هذر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ ١٥ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل فى هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تُحمل على الشىء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

---

(١) فهنالك : فهناك هـ . (٣) بل فى : بل وفى سا ، ن ، هـ ، ى ؛ وفى م . (٥) يرد : + به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد للملك هـ // فهنالك : فكذلك ع . (٩) هى : هو س ، ع ؛ هـ .(١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ى . (١٢) ليلتئم : الجسم ع // به : ساقطة من م . (١٣) فيلتئم : فيلائم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .
(١٤) قد : فقد ب ، ع ؛ ى // هذر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : ولذلك س ، ع ، هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الحمل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فمما تشتبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيتبين لك ذلك فى هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ماقلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فتتحققه فى العلم الطبيعى . ٥

بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالّ ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر فى النفس كقول القائل « شنقنقتين » ، والثانى أن يراد بذلك دلالة على أثر فى النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العنقاء » . فكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظا . فكذلك كونه دالاً ، ولكن ١٠ لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخْ » فيدلّ على الوجع ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى فى الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتا ، فهى أيضا ألفاظ ، لأنها مركّبات من حروف يركّبها الإنسان ، ١٥ وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها لا بالتواطؤ

---

(١) والكرسى : وللكرسى ، س ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما: + فى هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٣) ولكنه : لكنه ع // سيتبين : سنبين عا ، م ، ن ، هـ ، ى // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ى ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨—٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا .
(٩) أثر : أمر ع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرجه : مخرجه ن .
(١١) نوع: نحو عا . (١٣) فليس: وليس د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتمسين سا // لفهم : لتفهيم س ؛ ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٥) لأنها : ساقطة من ى // يركبها : ركبها عا .
(١٥—١٦) من حروف . . . . كانت : ساقطة من ى . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظا شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلا ، كانت ألفاظا ؛ لأنها مؤلفة تأليفا
اختياريا عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعا عن أن يكون لفظاً .
فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلّف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك
ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالّة أو غير دالّة فضلا عن أن يوجب أن تكون
٥ غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءا منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق
الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على المصوت .
فإذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ
بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون
واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياح البهيمة أيضا باشتراك الاسم .
١٠ فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُغنى عن تمحّل الفصل
بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول فى الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعانى ،
لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوتُ ، وإن لم يكن ذلك
مغنيا ، فإنا نُحوَّج إلى إيراد الفصل بين الدلالتين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان
يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنّا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدلالتين بعينها ،
١٥ بل قرنا دالاً عاما كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندل على إحدى الخاصيتين .
فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلِم أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلح عليه
الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان
أو لا يدل وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

---

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .
(٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + فى ع . (٧) التواطؤ : الدال س .
(٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال
س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدلالتين : الدالتين م . (١٤) نقرن . نفرق س ؛ يقترن م // دالا :
إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : للفظ الدال م .
(١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به :
ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك فى الموضعين جميعا عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا فى أحد الموضعين مستفادا من نفس كونه لفظا أو صوتا ولا من نفس كونه دالاً مطلقا أو على زمان ، بل هو شىء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدلالتين . فإن ظنَّ ظان أن المُحْوِجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، ٥
وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظن بالأمر وخديعةُ للنفس ؛ وما الذى أمن هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَت ، فعسى أن يكون قد بقى بعد ذلك أيضا اشتباه وتشكُّكٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْوِجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يُلتفت فى الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ فى التحديد اقتصارا على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفَتاً إليه لقيل فى حد الإنسان ١٠
إنه حيوان ضحاك واقتُصِر عليه واستُحْسِن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقا ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ فى الحدود موجَّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعمله فى موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ ها هنا معنى ، وإن كان المأخوذ فى الحدِّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شىء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أى ليس شىء منها دالاً دلالة الاسم ، ١٥
بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالِّين بها . فلا تلك الدلالةُ

---

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فكما هـ // ولا : أولاً ع // الموضعين : الموضوعين س // عن : على س . (٣) أو على : وعلى م // له : عليه بخ (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى . (٥) أن : ساقطة من م // المحوج : المحرج م // إيراد : إدخال بخ // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشكل ب ؛ يشككه س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك : وتشكل م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقيل : ليقبل م .(١١)ضحاك : بحال عا . (١٣) ستعمله : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ى (١٥) الأسماء : الأشياء ن // أى ليس شىء منها دالا : لشىء منها أى دالا عا // الاسم : ساقطة من ى . (١٦) الدالين : الدلالتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعى يلزَم الاسمَ ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به فى كثير من الأصوات الدالة بالطبع التى تنبعث الطبائع إلى استعمالها فى ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوِّت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتنحنح وكاستغاثة

٥ العصفور عند القبض عليه .

فالاسم ليس اسما فى طبع نفسه ، بل إنما يصير اسما إذا جعل اسما ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جَعْله اسما ، أى جَعْله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك فى أنها أسماء ، وكيف وهى تدل دلالة الأسماء !

١٠ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم تجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظةُ البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ! فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هى كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هى من جملة الألفاظ المؤلفة التى فى قوة المفردة كالحدود ، وكما يقال : راعى الشاة ورامى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها

١٥ ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فتظن أن فيها سلبا ؛

---

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .
(٢) التى : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ى //الشأن : البيان ع .
(٣) بقصد: لقصد عا // بها : به ع // بشأن : لشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى .
// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .
(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسما : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت فى سا . (٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .
(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع
للإيجاب وللسلب . فإذ كانت قريبة المجانسة للأسماء فلْتُسمَّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون
حكمُها كحكم المحمول فى قولنا : زيد فى الدار ، فإن زيدا موضوع « وفى الدار »
محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لـكن تأليفه ليس مثل القول المطلق
الذى يكون مؤلفا عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس ٥
اسما ولا أيضا قولا مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات
التى يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التى تسمى مُصَرَّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شىء زائد
على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات
وإعراب من الأعاريب حتى يُسْمَعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠
والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزءٌ يدل على معنى وآخر
إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدلّ دلالة ما وبالجملة يوجب حُكماً لولاه لم يكن ؛
ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان المعنى
لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم فى نفسه ، بل إنما انضمت
إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مَقْطَعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥
المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

---

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ى .
(٢) للإيجاب وللسلب : الإيجاب والسلب م ، ى // فإذ : وإذا د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعاريب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ى . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هنالك د ، م ، ن ، ى // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(١٢) وبالجملة : + قد ع ، ى . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا .
(١٥) سواء : ساقطة من س . // أو كان مقطعاً : أو مقطعا س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم
المجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شُغِل الموضوع
ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذى يكون للموضوع وحده ، وذلك
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذى يُنصَب
٥ أو يُجَر أو يُغيَّر تغيُّرا يمنعه عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسماً مجردًا ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرن به . وكما أن حدَّ
الموضوع للبياض ، وليكن إنساناً ما ، هو حدٌّ واحدٌ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدَّ
الإنسان الذى لحقه البياض فى نفسه هو بالحد الذى يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،
إلا أن يُحَدّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدُّ الاسم الذى هو على فطرته وحدُّ
١٠ الاسم الذى لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحَد من حيث هو
مصَّرف ، فحينئذ يلحق بحدٍّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه
« فى » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك
« زيد » بالجرّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم المصرَّف هو الذى إذا ألحق
١٥ به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » « وكائن الآن » لم يصدق ولم
يكذب . والاسم الغير المصرَّف هو الذى إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .
ثم كما أن الخشب المدَّور خشب قُرِن به التدوير ، فهو خشب فيه عرَض هو التدوير ،
وهو فى نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

---

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن // منهما : منها عا. (٥) واحد : + منهما سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من من المسموع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : يحقه ع // بالحد : الحدد ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ى // أما : وأما سا ، ع ، ى // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى): يقرن ن // من: ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المنصرف ع // ألحق : لحق هـ . (١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدبير س // فيه : فى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

المتخذ من خشب ومثالٍ ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل
عليها أحدُ الجزئين ، فكذلك إذا أُخِذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان
فى أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو فى التصريف ،
كان اسماً مصرّفاً ، وإذا نُظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو
اسم مصرفٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر فى الجذع أنه فى السقف والنظر إلى جملة ٥
الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرَّف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد
لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دالّ لا يدل
جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدلّ .

وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة
نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التى تحصل منه ١٠
ومما يقارنه وكذلك الوحدة التى مع الستة ، من حيث هى مع الستة ، غير المجتمع منها
ومن الستة التى هى السبعة ولكن على حدٍّ الاسم شكوكا ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل
على الزمان ، والمتقدّم اسم ويدل على شىء فى زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك
التقدم اسمٌ ويدلّ على أنه حاصل فى زمان ماض ، فنقول الآن فى حل هذه الشكوك :
أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفسَ ١٥

---

(٢) أخذ : جعل ى . (٤) مصرفا : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا . . . . . اسما : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا تقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لا سا ؛ إذا لا هـ // لشيء غير : بالشيء وغير س ، هـ ؛ لشيء عن م // التى : الذى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // تحصل : تجعل سا ، م . (١١) التى : ساقطة من سا // من حيث هى مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ى // ويدل : يدل ى // فى : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك النقدم وأمس عا // أمس : أمر هـ .
(١٤) التقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٥) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // ثلاثة : ساقطة من ى // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثاني أن يكون الزمانُ جزء حدٍّ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسَه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل عليه التصريف .

ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعني أن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لـكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جُرِّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يَبِن لـكان ذلك الثوب لاحقا له ، لا ذاته ولا جزء حدٍّ له ؛ فإن الشيء لا يقال إنه تجرد عن ذاته أو عن جزء حدٍّ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جُرِّدت عن الإنسانية . فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان تجرد عن الحيوانية كان محالا ، إلا أن يعنى الوجه المذكور .

فمعنى قولهم « مجرّد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذبا . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لـكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترن به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الـكلمة .

---

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب، هـ. (٦) يبن : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ى . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س، عا .
(١١) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٢) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١٣) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضا ع // المتقدم : المقدم ط . (١٤) إياه : ساقطة من ن . (١٥) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٦) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٨) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصـــل الثالث

(ج) فصل

فى الـكلمة

وأما الـكلمة فإنها تدل مع ماتدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل
على انفراده وهو أبداً دليل على مايقال على غيره . فتـكون الـكلمة لفظة دالة بتواطؤ ٥
يدل مع ماتدل عليه على زمان وسائر ماقيل . فتأمل أن الـكلمة جعلت دلالتها على شىء
وعلى زمان مقترن به معه ليس هو هو ولا جزء منه . وإذ كان مالا يدل بالتجريد هكذا
صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ماذكرناه . وفسر هذا فى التعليم الأول ، فقيل : إن
معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على
زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة فى زمان . والـكلمة هى مايسميها ١٠
أصحاب النظر فى لغة العرب فعلا ، وقد كانت الـكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين
إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضى
أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العـادة بإفراد كلمة
للحاضر ، فإن شـكل الـكلمة التى للمستقبل هو بعينه شـكل الـكلمة التى للحاضر ،
فيقال : إن زيدا يمشى أى فى الحال ويمشى أى فى الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان ١٥

---

(٣) فى الـكلمة : فى حد الـكلمة عا . (٤) وأما : قيل فى التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ى ؛ وقيل فى التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : + إذ د // وإذ : فإذ د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فإذا سا ؛ فإن هـ ، ى // مالا يدل : لا مايدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٤) التى : ساقطة من سا . (١٥) أى (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقتضى الحال، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقتضى
الاستقبال، ويكون ذلك بإلحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضى فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال :
صح أيضاً لما هو فيما سلف لـكن موضوع صح للماضى وموضوع يمشى للاستقبال .
٥ وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .
فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل
على موضوع ألبتة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له
منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .
مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى
١٠ له . وأما الـكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه
يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك
فى المستقبل . وليس كل ما يسمى فى اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى
ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ، وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ،
وكذلك التـاء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى
١٥ ومشيت . وكأن ذلك فى حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها
مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تـكون مفردة أو مركبة ،

---

(١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف :
وسوف س . (٢) بإلحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .
(٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، هـ ، ى . (٤) هو : + فيه س ،
هو // فيما : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
(٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ى .
(٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : يشتق هـ ، ى . (٨) له : ساقطة من عا .
(٩) المشى : مشى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) لأن : أن ب .
(١٤) أو كذبا : وكذبا م . (١٥) وأنت : أو أنت د ، س سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .

فإن كانت مفردة فلا ينبغى أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن
الألفاظ المفردة لاصدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها
أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشى دلت على معنى والتاء من تمشى دلت
على معنى ، فالباقى جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من
ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان ٥
حقاً ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعانى
إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن فى لغات كثيرة . ولا يبعد
أن يظن أنه إن كان أمشى مركبا أو فى حكم المركب فسيكون يمشى أيضاً الذى لاصدق
فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعيين بشرط فى أن يكون
الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين ١٠
قولك شىء ما يمشى فستكون الكلمات المستقبلة كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظاً
بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضاً مركبة أو فى حكم المركبة ،
فإنها محصلة من مادة هى حروف المشى ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على
موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على
آخر وهو الصورة . ١٥

فالذى يجب أن تقول فى ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار فى صناعة المنطق بما يكون

---

(١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقى : فالبواقى س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من عا . (٦) من (الأولى): ساقطة من س، عا// أو يكون: وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز: يمكن ع//ولا يبعد: فلا يبعد سا.
(٧—٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ى // أمشى : يمشى س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعيين : التعين د ، سا ، هـ .
(١٠) الدال : الدار م// فإنك : وإنك س//وإن لم : ولم هـ . (١١—١٢) كلها ... يقول: ساقطة من م . (١٣) محصلة : فى حكم المحصلة ى // من : ومن د // هى : وهى ب // به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالذى : والذى د// كله : + أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق فى لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ

٥ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقى فى ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات فى لغة العرب ، فإن الماضى من الكلمات فى العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك

١٠ المستقبل فى لغة الفرس كما يقال « بكند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفى بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث نقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة

١٥ المستقبلة بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلة مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق إليه فى مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد .

وإذ لم يكن النظر المنطقى بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن فى لغة من اللغات كلمة

---

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ى // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ى // ولا يدل : فلا يدل س ، هـ . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ى // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ى .
(٥) لفظ : بلفظ س ، هـ ، ى ؛ لفظة ع // لفظين : لفظتين ب . (٧) وما أشبهه : وما أشبه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) فكذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرهما م // جزء : بجزء هـ .
(١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) نقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ . . . المستقبلة : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذ : وإذا د ، س ، هـ ، ى ؛ وإن ع // المنطقى : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ى .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك فى الدلالة على أقسام الـكلمات الثلاث فـكذلك
لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة فى أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الـكلمة
اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الـكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطق
ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع فى اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال
بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الـكلمة ، فإن لم يكن فى لغة العرب ٥
فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التى اقترنت بمادة حروف المشى فى مشى أو فى ماش فـكان
جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما
يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء تترتب فتلتئم منها الجملة فهى أجزاء المسموع
ألفاظا أو مقاطع أو حروفا مصوتة أو غير مصوتة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من ١٠
وجود الصدق فى قولنا « يمشى » وأنه فى قوة قولنا إن شيئا ما يمشى فهو غلط ؛
وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء
منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى
واحد اتفق من أمور هى تحت كلى من الـكليات على الوجه الذى ذكر فى تمثيل الإنسان
بل يعنى به أن الياء تدل على أن له موضوعا متعينا فى نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين ١٥
وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير
معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن المشى
موجود فى واحد من أمور العالم ، أى شىء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

---

(٢) المنطقيين : المنطق عا // اللغة : لغةس ، سا ، عا ، م// كلة بل يكون لها : ساقطةمن د .
(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن هـ // المشى : المسمى ى // أو فى ماش : أوماش
ى// فـكان: وكان عا . (٩) تترتب : ترتبت ى// فتلتئم : فالتأم ى (١٠) ما ادعوه : مماادعوم.
(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س// ذكر :
ذكره م ؛ ذكرنا هـ . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متعينا :
معينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : + كان ب .

الأشياء التي فى العالم موجود له المشى أى شىء كان . فإنه إن عنى بيمشى هذا المعنى كان
قوله يمشى يكون صادقا إن كان فى العالم شىء يمشى ويكون كاذبا إن لم يكن فى العالم
شىء يمشى إذا أخذ يمشى على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشى ، فحينئذ
لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشى . وذلك أن قولك :
٥ شىء من العالم يمشى يحتمل معنيين : أحدهما الشىء من العالم الموصوف بأن له مشيا
فى زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه
ولا كذب ، والثانى هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشى . وأولهما لا يدخل فيه
فى لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولا عليه بلفظ يمشى
وذلك لأن الشىء من العالم الموصوف بأنه يمشى إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما
١٠ ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد
البتة ولا هو فى قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشى ليس هو على الوجه الذى يدخله
الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالته
على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع
مّا كيف كان ، بل على أنه معين فى نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر
١٥ موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ،
فهو متوقف فى مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن
كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

---

(١) إن : + كان هـ (٢ — ٣) يمشى ويكون كاذباً .... يمشى : ساقطة من م. (٣) إذا : وإذا ع ، ى . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ى // قولك : قولنا هـ . (٥) يحتمل: يحمل م// الشىء : لشىء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا مشى ن . (٦) فى : ساقطة من س// كذا : ما عا // تقييد : تقيد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) فى : ساقطة من ع ، هـ// إن: ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر: والآخر عا // فقد يدخل: فيدخل هـ.
(٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د .
(١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصياً م//العام: العالم س// وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ، لا يعين ع .

فى جزئياته ، فإنه متعين فى نفسه من جملة الأمور . فإن الشىء من حيث يوجد فى نفسه شيئا هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى إذا كان ليس فى نفسه مقولا ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمتى صرح بذلك المضمر المَنْوِى فى النفس صار القول حينئذ صدقا أو كذبا . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، ٥
إذ ليس يجوز أن نعنى بقولنا يمشى الوجه الذى كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عامىّ بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقا أو كذبا ، فكيف إذا كانت دلالته على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة ١٠
التى أوردت على أن التركيب غير موجود فى قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثانى لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولا فإنه لم يكن قيل فى حد الكلمة إنها التى لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شىء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انثلم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانيا فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءا لم يدل من ١٥
حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هى جزء ، ثم إذا

---

(١) الأمور : أموره هـ . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : لكون د .
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، هـ .
(٤) إذا : إذ س ، ى // ليس : ساقطة من ع // مقولا : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
// المضمر : + الذى د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، هـ ؛ قلبه م . (٦) يمشى : المشى عا .
(٨) إلى : ساقطة من م // تعينا: تعيينا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٩) ولو : فلو س . (١٢) فى : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٣ — ١٤) على شىء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من سا ، م ، هـ ؛ فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع .
(١٥) كلمة : + كلمة ب، د، س، سا، عا، م، ن، هـ ، ى // فإنه : فلأنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

انفردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشى دلت الهمزة على الشخص
القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى
المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون
هذا الباقى بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ،
٥ وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن الملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة
وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛
فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به
الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة
١٠ التحديد لا تنصرف هممهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته
بكمالها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قد ميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صوريا أو ماديا
وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتيكم لهذا فى موضعه شرح بالغ .

فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى
تتقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكملة لحال الدلالة
١٥ على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف
وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

---

(١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، ه ، ى // قيل : قلنا س ، ع ، ه ، ى .
(٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :
+ به س ، ع ، ه ، ى // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .
// خاصة : خاصية س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، ه . (٨) أما من : أما ما ه
// على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة ه . (١٠) ذلك :
هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) ميزت الذاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع
عا ، ن ، ه ى ؛ مرت بالذاتيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :
ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم ه . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : إحدى ه .
(١٤) تتقوم : يقوم ه // لحال : كحال بخ ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتاج ه .
(١٦) وهى : هى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ع ، ى ؛ أول ما لم ه // تكن نسبة : تكن نسبته ه .

الفصل الرابع

(د) فصل

فى تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

والمعنى الذى تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، ٥
إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجىء على وجهين : أحدهما أن
يكون موضوعا وضعاً أولا ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ،
والثانى هو أن يصرف الاسم المطلق تصريفاً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب
إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ، وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية
كالتحرك والابيضاض والتحريك والتبييض . والسبب فى ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر ١٠
وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول: صح يصح ، صحة ، وهو الذى يجىء على الوجه
الأول وهذا هو الذى يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق
الذى لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه
الاسم المطلق للشىء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

(٣) الكلمة : ساقطة من ى . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر س ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأولى) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ى. (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والابيضاض : والابياض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر
مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن
البياض أولى أن يدل على ذات، والابيضاض على حدوثه فى موضوع . واسم المصدر يفارق
الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعانى ، فيدل على
٥ ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر فى لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر
لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما فى زمان
معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض
من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض. فالمعانى التى تدل عليها
الكلمة وأنها لغيرها فى ظاهر لغة العرب معانى المصادر وكذلك المعنى الذى يدل عليه
١٠ الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعانى المصادر كلها فى لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة
فى الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شىء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد
فى الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى.
فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حيي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أى صار جوهرا
١٥ من الجواهر . فإنه وإن كان دلالته الأولى إنما هى على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ،
والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه فى التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

---

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى // لمعنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ هـ . (١ — ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظ ت // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابياض هـ . (٥) هو أنه : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعانى : والمعانى سا . (٩ — ١٠) وكذلك المعنى .... المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعانى : ومعنى ع ، م ، ى // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأولى : الجوهر عا ، م ، ن . (١٣) الجواهر : الجهر س . (١٤) حيي : حى عا // إذا : أى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٥) كان : كانت هـ // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ — ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا فى هذا الموضع بأنه كان جوهراً حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له فى وجوده له. فلغة العرب مضايقة ٥
فى هذا الباب. ولا يمتنع أن يكون فى بعض اللغات كلمات لا تضايق فى ذلك، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذى لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التفات إلى الحمل على البتة. وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل، كذلك يكون فى الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة، كقولنا لا صح. وقد قيل ١٠
فى التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شىء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد. وهذا القول إن عنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود، فهذا مما يمنع عنه فى مباحث أخرى. وإن عنى بذلك لا الموضوع ١٥
ولكن ما هو فى قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعنى به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً،

---

(٣) أنه (الأولى): أى ب (٣ — ٤) بل معنى ... فيما سلف: ساقطة من م. (٤) فيما سلف: ساقطة من عا // فيه فيدل: مقول عا. (٥) حدوث أمر: حدوثا ع // لأمر موضوع: لا موضوع س، سا، ع، عا، م، هـ، ى // فى: ساقطة من س // له (الثانية): ساقطة من س، هـ.
(٨) على (الثانية): ساقطة من ع، ى // الجوهرية: الجوهر عا. (٩) الحمل: حمل د // أنه: + قد، س، سا، هـ. (١٠) فى: من ع، ى. (١١) وذلك: ولكن ع. (١٣) ما يجعل: ما يحصل س. (١٤) فيكون: ويكون س، هـ // لا صح: الأصح هـ. (١٥) وإن: فإن ب.
(١٦) لفظة: + كلمة بخ، س، ع، عا، م، هـ، ى // ما صح: لا صح س.
(١٧) غير: ساقطة من عا // ما صح: ما يصح م، هـ.

بل عندى أن الغرض فى هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمى الذى لا تحصل له فى نفسه . فقولنا ماأسود يصدق على الشىء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها ٥ إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل فى التعليم الأول تأويل آخر ليس يحضرنى الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة فى لغة اليونانيين هى ما يدل على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب فى هذا وبينا أنه لا وجود لذلك فى لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ ١٠ جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائلا لو سأل ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التى للخبر ، كما إذا سئل فقيل من فى الدار فقال زيد . وإن كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ، ١٥ والكلمات الوجودية هى كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون مطلقا ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هى الكلمات التى إنما تدل من المعانى

---

(١) والمتوسط : والتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ، عا // إذا : إنما عا .
(٣) عادما : ساقطة من م // عاما : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
(٥) حرف : حروف هـ // كان السلب : ساقطة من د // لما : كما ع . (٦) تأويل : تأليف س // ليس : فليس عا ، ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٩) والكلمة : والكلم د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ى . (١١) فقال : فقيل س . (١٢) له منهما : لها منه س ، سا ، عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ (١٣) ويمشى : ومشى ع . (١٤) كقولنا : فكقولنا هـ .
(١٥) فإنها . . . . الوجودية هى : ساقطة من م . (١٦) على : ساقطة من م // هى : ساقطة من عا .

التى يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفى زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل فى ، لم يقف الذهن معها على شىء . وهى أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان فى أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التى هى نسب بينها . ٥

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدىء فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو يخبر إلا أن يقترن بها لفظ آخر يتم نقصانها. فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبرا . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة وما يشاكلهما . ١٠ ١٥

---

(١) موضوع: الموضوع م ، ى//وفى : فى س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، هـ // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، هـ ، ى// الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .

(٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنهماه. (٧) نسب : نسبة عا :

(٨) بينها : بينهما هـ . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ فلذلك س ، سا ، ع ، هـ // شيئاً : زيدا ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدىء : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .

(١١) إلا : ساقطة من س//تترتب : قريب ع ؛ ثبوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، م ، هـ ، ى ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : يبتدأ د ، سا ، عا ، م ، هـ // يخبر : يخبر د ، سا ، م .

(١٢) يقترن: يقرن د،س ، ع ، م ، ن ؛ هـ ،ى // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا . ن ، هـ ، ى :النسبة س . (١٤) الوضع : الموضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

فى القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلَّف ؛ وهو اللفظ الذى قد يدلّ جزؤه على الانفراد
٥ دلالةَ اللفظ ؛ أى اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب
وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسانُ
كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة
الإنسان ، فإنه لا يدل أصلا ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ المركَّب فى المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزء منه أيضاً بذاته ، من حيث هو
١٠ جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمُه حكمُ الألفاظ المفردة فى أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،
إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة
فى تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخَصَّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف بينها على هيئة
مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجبه المعنى نفسه بعد أن صار المفردُ دليلاً . وذلك
١٥ لأن المفرد الذى منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً المركبُ

---

(٤) جزؤه : بجزئه ب . (٥) اللفظ : اللفظة هـ // أى اللفظة : ساقطة من ى // الانفراد دلالة اللفظ أى اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
(٧) الإنسان : إنسان ع // كالمقطع : كالمتقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا . // له : وله عا . (١٢) ولا تخصص : ولا تخصيص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛ التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ هـ (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذ ب ، ع // المركب : التركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ، وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغةٍ لغةٍ ؛ فإن المضـاف إليه مثلا يؤخَّر فى لغة ويقدَّم فى لغة ، وكذلك للموضـوعات والمحمولات ليس يجب لها فى القول ترتيب بعينه فى الطبع .

٥ والأقوال قد تتركب على سبيل تركُّب الحدود والرسـوم بأن تأتى بعضها مقيِّدَةً لبعض ، وهى التى تصلح أن تُورَد بين أجزائها لفظة الذى كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو الميت .

وقد يركَّب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هى الدلالة على ما فى النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشىء آخر يُتوقَّع من المخاطب

١٠ ليـكون منه ، والتى تُراد لذاتها هى الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرَّفة كتحريف التمنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتى تُراد لشىء يوجَد من المخاطَب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلا غير الدلالة . فإن أُريدت الدلالة فتـكون المخاطبة استعلاماً واستفهاماً ، وإن أُريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهىٌ ، ومن الأدون

١٥ تضرّعٌ ومسألةٌ .

لـكن النافع فى العلوم هو إما التركيب الذى على نحو التقييد ، وذلك فى اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجرى مجراها ، والتركيب الذى على سبيل

---

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى .
(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من هـ // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض : ببعض س ، سا ، هـ // لفظة : لفظ س ، ن // الذى : التى س . (٧) المائت : الميت ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٨) هى : هو ع ، ى . (٩) لذاتها : لنفسها س .
(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ى . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع // يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا // الأدون : الأدنى ع ، ى . (١٦) فى : من ب ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // هو : ساقطة من د .
(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، هـ .

الخبر ، وذلك فى اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجرى مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشىء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى
٥ بالنظر فى قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك المعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يُعتبر تفصيلُه ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حملى ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكِم
١٠ ها هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب تلو ثانيهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفى أجزاء كل واحد من القولين فى المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعنى النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ،
١٥ وكذلك فى سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلا ، وما جرى المجرى الثانى يسمى منفصلا .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما أصلا ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

---

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٥) والشعر : ساقطة من ع .
(٦) يحكم : ساقطة من د . //أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .
(١٠) وقولنا: وبين قولناس ، ه. (١١) للأول : الأول ع. (١٢) وفى : وبين د ، سا ، ن ومن م . (١٣) أعنى .... جازما : ساقطة من عا . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛ ساقطة من س ، ه . (١٨ ـ ١٩) لا تركيب .... معنيين : ساقطة من ى .
(١٩) تركيب : ساقطة من عا .

ويمكن أن يقوم بدله مفردٌ ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب
الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيبٌ بهذه الصفة ويقوم بدله لفظٌ مفرد ،
كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدقٌ أو كذبٌ ولكن أخذ ، من حيث هى
جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظٌ مفرد ، واعتُبِرتْ وحدته لا تفصيله ، كقولنا :
إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يُلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى ٥
عليه ، بل إلى الجملة التى يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعتُ أنه رأى
عبد الله زيداً ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التى لا يراد أن يحكم فى أجزائها بالنسبة
الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق فى بعضها أن يكون فى الجزء منها إيجابٌ
وسلبٌ ، فيُجعل التأليف الإيجابى والسلبى كشىء واحد يلتفت إلى وحدته ،
بحيث يمكن أن يُدَلّ عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حملىّ ، وخاصته أن ١٠
المنسوب إليه يقال فى إيجابه : إنه هو ما جُعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حىّ ،
وفى السلب خلافُه . وأما فى الشرطية فإنما يقال فى إيجابه إن هذا لازمٌ تالٍ لذلك
أو معاندٌ له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول فى الشرطيات ،
فإنا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبدأ بالكلام فى القول الجازم البسيط ، وهو الحملى ، وأبسطه الموجب ، ١٥
ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهى بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما
صارت واحدة برباط الشرط الذى لما لحق المقدَّمُ من فصيلتها أو فصولها حرّفه ، فجعله

---

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .
(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى .
(٤) وحدتة : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، هـ .
(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .
(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلفت سا . (١٠) فهو حملى وخاصته : فهذه حملية وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س // القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .
(١٧) لما لحق : ما ألحق م ؛ ما لحق ن ، ى .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظةُ « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدَّم موقوفاً فى أن يُتعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو فى نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الـكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدَّم وحده ، وكذلك ٥ حال التالى فإنه لا يُعتبر فى صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبُها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الحمليُّ ، وأولُه الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمَّى موضوعاً ومنسوبٍ يسمَّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

١٠ وكل عدم فإنه يتحدد ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج فى تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ، لأنه عدمه ، وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود فى السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذى لو انفرد كان إيجابا هو ١٥ موجود فى حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود فى حد العمى ، ليس معناه أن البصر موجود فى العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحدَ جزأىْ البيان ، وإن كان ليس

---

(١) لحق : + المقـدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : فى قولنا ع // وكما : ولما ع ، عا ، م . (٢) وكذب : أو كذب د ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، سـا ، عا ، ن ، ه ، ى . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٧) فأول : فاقول م . (٨) نسبة : نفسه بخ ، ه . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : محـدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٣) فى السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : المثى م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ى .

جزءا من نفس العمى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة فى نسبة السلب على أنها مرفوعة
لا على أنها جزء من السلب أو داخل فى السلب وجوداً ، بل داخل فى حد السلب .
والمعنى الذى يَسلب هو موجود فى لفظ السلب وفى معنى السلب ، وإن لم يكن
موجوداً فى ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلابد أنك تُدخل فى السلب ذلك الشىء
لا على أن ذلك الشىء يكون فى الوجود داخلا فى المسلوب عنه . وإذا جُعل الإيجابُ موجوداً ٥
فى السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد فى السلب من حيث تركيب
بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حىّ » هو الذى
لولا حرف النفى كان إيجابا على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يحقّ
أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف
يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يحقّ أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى ١٠
هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه .
والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل فى حد السلب يجعل الإيجاب داخلا فى السلب ؛
والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخلا فى السلب بالقوة وبالفعل
وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
معاً ؛ فإن الفرد موجود فى الزوج والزوج فى الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت ١٥
الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شىء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء
الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحدا بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

(١—٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفى معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى
// عنه : عنها ع // شيئاً : + ما د ، عا ، ه // فلابد : فلا شك سا .
(٥) المسلوب : المنسوب ى // جعل : + فى م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان
عا // فرفع : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ى //
أن : بأن ب ، د ، م ، ن ، ه ، ى . (١١) فإن العدم : والعدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع //
يجعل الإيجاب : يجعل الإيجابى ه ؛ + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د.
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءا من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوبُ موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا فى الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ، وقال بعضهم : إن السلب فى الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

---

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // الايجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ى .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

فى تعريف القول الجازم البسيط الأول
والذى ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب
وإعطاء الشرائط فى تقابلهما ٥

وكل قول جازم ، كان حملياً أو شرطياً ، فإنه مفتقر فى لغة اليونانيين إلى استعمال الـكلمات الوجودية ، وهى الـكلمات التى تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى للموضوع الغير المعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

أما الشرطيات فذلك فيها مستمرٌ فى لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فانك تقول : إما أن ١٠ يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فتضطر إلى استعمال الـكلمة الوجودية فى الأمرين دائماً .

وأما الحمليات فقد كان الحـكم فيها كذلك فى لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون الى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك فى لغة العرب . فأما الذى يجب بحسب الأمر فى نفسه فهو أن القضية الحملية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم ١٥

---

(٧) وهى الـكلمات : ساقطة من ه . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن // الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب ؛ الأصول نفسه كله س ، سا ، ع ، م ، ى ؛ المحمول نفس كلمة نحو زيد قام ه . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٣) فـكانوا : فـكان س ؛ وكانوا ه . (١٤) كذا (الأولى) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فـكأنه ع ، ى // يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . وليس اجتماع المعانى فى الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التى بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :
٥ دلالة على المعنى الذى للموضوع ، وأخرى على المعنى الذى للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذى بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان فى الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شىء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتمادا على الذهن أو تعويلا على حال من الأحوال اللفظية التى تلحق أحدهما
١٠ أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ فى زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذى فى الحدود أيضاً لولا شىء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حى مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد
١٥ بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيد بعضها ببعض . فلولا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء

---

(١) وبنسبة : وبنسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٤) دلالات : إدراكات س .
(٥) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ى . (٦) الذى : التى د ، س ، عٌ ، عا ، م ، ى . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٨) تركت : نزلت م . (٩) تترك : تنزل م .
(١٠) هذا (الأولى): ساقطة من ع، ى . (١١) بلفظة : لفظة ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة هـ . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذاع .
(١٦) الجملة : بالجملة ى // وتقيد : تقيد ع . (١٧) التتالى : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتالى أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحمل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفوراً رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

---

(١) بالتتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ؛ المقترنين عا // أو ارتباط : وارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكليف ه // البعيد : + الذى ع // يحاولونه : + نعم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٥) حقه : حقها عا .
(٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س .
(١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى ع // الكلمة : الكلم س ، عا ، ه .
(١١—١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع .
(١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى ، (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، ه ، ى // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ى .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به
أو المضمر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإذن إنما يكون القول الجازم
واحدا ، أما فى الحمل فأن يكون الرباط المصرح به أو المضمر يدل على ربط واحد ،
والربط فى الحملى هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ فإذن إنما يكون واحدا إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لا فى الاسم
وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نيتك على عين البصر وعين
الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك
لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن
نويت واحداً من المعانى ودللت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم
١٠ الموضوع أو المحمول مكثرا لمعانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله
إنما يكون الاسم مدلولا به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نحا
واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالا فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان
ربما اشتبه على السامع .

وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركا لمعانى يستمر الصدق فى الحكم
١٥ المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن
أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحملية الواحدة
هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

---

(٢) أو المضمر : والمضمر ع . (٣) أما : إنما هـ ؛ فأما ى // الحمل : الحملى د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // فأن : بأن سا ، م // المضمر : + إنما د ، ن ؛ + هو ع // وبط : رباط ع . (٣ — ٥) أما فى الحمل ... يكون واحداً : ساقطة من سا .
(٤) الحملى : الحمل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٥) لا فى : فى ى . (٦) العين : للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، هـ // حقا : حقة س ، عا ، هـ .
(٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودللت : دللت س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ى // فالحملية : والحملية ب .
(١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل تحتاج فى الأول أن تذكر تاليه وفى الثانى أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين فى أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما . فإن قولك أيضا : فالنهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالتها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولا جازما واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منهما قولا جازما واحدا فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً فى المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً فى المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطا موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هى ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر أو نزعه عن الآخر ، وأن التركيب الثانى هو القول المركب ، كذا قيل فى التعليم الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحملى فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحملى ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به

---

(١) منها : منهما ع ، ى // بأن : أن س // يقرن : يقترن س ، عا ، ه // كليهما : بكليهما ه .
(٣) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسهما ى . (٩) بالجملة : الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزعه : نفيه ع // القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ى ; المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحملى : ساقطة من سا // كأنه . . . لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ه ، ى // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الإيجاب بالحمل والتلو ، كقولك فى الإيجاب الحملى
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،
٥ فأما فى الحملى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه يحتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حملى ما موجب ، وأنت تعلم هذا
١٠ فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأوّل ، فيكون الحكم
البسيط هو الذى يدل على أن شيئاً موجوداً لشىء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة
١٥ اليونانية فلابد من أن يقترن بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
بوجود شىء لشىء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شىء لشىء آخر وليس ما يرجم

---

(٣) التالى : الثانى س ، ى // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٤-٥) وأما السلب ... المتصل : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العيار ع ؛ والعناد عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فيما د ، ع ، ن ، ه ، ى . (٨) هذا : هذه ب // الإيقاع : ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع : اتباع سا ، م ، ه ، ى ؛ بل اتباع عا // بحمل : لحمل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم : لزمه س . (١٤) أو ليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٠-١٥) اللغة اليونانية : لغة اليونانيين ع .
(١٥) من أن : وأن ع // يقترن : يقرن د ، س ، عا ، ه . (١٦) لشىء : ليس ع // آخر : ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // شىء لشىء آخر : ساقطة من ه // وليس : فليس ع ، ى // ما يرجم : ما ترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فقيل إن السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعني بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفي الإنسانية من غير نسبة إلى منفي عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العامي بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء . ٥

ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زماني ، فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعني أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقرراً إذا كان المعنى في الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعني أن يكون الموضوع ١٠ معنى واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذي يتوجه إليه القصد في الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أي بعينه ، ثم قيل بعده أي الإنسان لا يبصر أي بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشي أسود أي في بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أي في لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين في أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ في الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر ١٥ محرم ويعني ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعني ما في طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المكان إن كان مكان ،

---

(١) بنفي : ببقاء م // بشيء : شيئا س ، ى ؛ ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ // والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // لسلب : سلب ع ، عا ؛ بسلب ن ، هـ ى . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... لشيء : ساقطة من د ، عا ، ن ، ى . (٦) وما سلبه : وكلما سلبه ع ؛ وما يسلبه هـ ، ى . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ى // الجزء : الجبر عا .
(١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أي (الأولى) : ساقطة من ع ، ى . (١٤) في (الأولى) : ساقطة من د . هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل بخ // وإن : فإن ع ، ى . (١٥) كقول : كقولك م .
(١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ى . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا. مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره .ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للستة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تَحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ماسنذكر فى تعليمنا تبكيت المغالطين .

---

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ،! ن ، ى // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال: ساقطة من سا . (٥) إذا : إذ س // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ى ؛ ساقطة من م . (٦) سلبه : سالبه ب . (٧) يقابله : يقابل ع ، ى .
(٨) مابعد : مابعده س . (٩) على: وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // ماسنذكر: ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ن ، ه ، ى // المغالطين : + إن شاء الله عزوجل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

الفصل السابع

(ز) فصل

فى تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابل الذى على سبيل التناقض والتقابل الذى على سبيل التضاد وتعريف التداخل وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

٥

ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلى وإما على الجزئى. فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتمع فيه من مراعاة الشرائط ماذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كليا فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠
أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شىء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب فى بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلى على الموضوع الكلى قولك فى الحمليات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤ — ٥) والتقابل الذى : والذى س . (٥) سبيل : ساقطة من ع ، م ، ى . (٦) للقضايا : والقضايا ع ، هـ . (٧) موضوع : ساقطة من س . (٨) وإما : أوع ، ن ، ى // كقولك : فكقولك س. (١٠) بين : + فيه س ، ع ، هـ . (١١) أوأن : وأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // واحد : + واحد س // منه : مماتحته د ، س ، ع ، ى // ألبتة مما : ألبتة سا ، عا ، م ، هـ . (١٢) ذلك : ساقطة من س ، م . (١٣) الإيجاب : للإيجاب س ، ع ، عا ، ن // التعميم : + به د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تتميم القول فى تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس،فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصياً . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولا أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم.

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذن ليس هذا مقابله بالتناقض ، بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضاداً

---

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضع : الموضوع د ؛ المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٤) السلب : الشىء س . (٥) يعنى : يعين د ، عا ، م ، ن ، ه // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بحجر : بحى د ، عا ، م . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، ه ، ى ؛ بحى م .
(٧) حجرا : حيا م // وفى : ففى ب ؛ أو فى ه . (٨) اللغة : لغة ب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ى // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطه من م . (١٠) يكذبان : يكون س . (١١) وإذا : فإذا س .
(١٢) كقولك : قولك سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س .
(١٤) بكاتب : كاتب ع .

إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة فى الصدق ولكن قد يجتمعان فى الكذب كالأضداد فى أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .

واعلم أن حال المحمول فى نفسه عند الموضوع لا التى بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هى له ولا التى تكون فى كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التى للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما تسمى مادة . ٥
فإما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف فى الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ، ١٠
وإن لم يكن أوجب ، والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا فى الموضوع والمحمول والشروط المعدودة أن السالب منهما فى الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب ، وأما فى الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفى الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما فى الواجب والممتنع حكم الكليين . وأما فى الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرهما أنهما قد يصدقان فى مادة ١٥
الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدىء ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذى

---

(٢) ترتفع : ترفع ع ، ى . (٣) عند : غير س . (٤) فى كل : لكل ن . (٥) بالنسبة : + إلى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فيسمى : ويسمى د . (١٠) مستحقا : مستحقة د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منهما : منها س // وحده : ساقطة من عا. (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى // وفى : وأما س // فكلاهما : وكلاهما د . (١٤) الجزئيان : الجزئيتان سا ؛ الجزئيات ع // فحكمهما : حكمهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه // الكليين : الكليتين س .
(١٥) تصدقا : + معا سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوبا : وجوديا // لا يبين : لا يتبين د ، س ، ن ، ه .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة فى بعض الموضوع معدوماً فى بعضه ، فإن المبتدىء لا يستنكر أن يكون شىء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشىء من أشخاص النوع فى زمن من الأزمنة .

والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطق ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه فى الصنائع والحرف الداخلة فى منفعة الإنسان .
٥
وأما فى أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقينى يقوم للمتعلم المنطقى عليه . وعلى أن المنطقى لا يحتاج فى صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً فى مواد إمكانية مستقرئاً فى ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تعم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان فى الكم دون الكيف ولنسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان فى الواجب
١٠
والمتداخلتين فى السلب تصدقان فى الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب فى الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه مالم تحكم بأنه موجود فى كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط . وهذه الطبيعة فى نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى .
١٥
وهى فى نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلا إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة فى العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التى تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

---

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودى // الموضوع : المعدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // فى بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فما : فيما د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب بخ
(١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهى : وهو س ، ن // فى : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ى ؛ ساقطة من سا .

وهى إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها
فى عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به
خصوصها فقد ألحقت بها فى خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها
وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ
صاحبة إياها فى خصوصها فما لحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها ٥
ويكذب عليها فيصدق لامحالة فى خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً فى خصوصها فهى
مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعنى بقولى يصدق عليها فى عمومها أى يصدق على جميع
ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هى معنى عام فإنها حينئذ كشىء واحد يصدق

---

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها د ، س ، ن ، ى ؛ إلحاق ذلك ع ؛ إلحاق ذلك به عا ، م ، ه // إلحاقا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى . (٢) عمومها : عمومه سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصه سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقاً عا ، م .

(٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، ه ، ى ؛ عمومه عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت فى خصوصها دون عمومها ع ، ى [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصه وإن كان ملحقاً به فى خصوصه فقد ألحق به فى خصوصه دون عمومه عا // صادقة : صادقا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى // عمومها (الثانية) : عمومه د ، سا ، ع ، عا ، . (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، ه // تصحبها : يصحبه د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقاً بها س ؛ ملحقا به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (٥) صاحبة إياها : صاحباً إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فما لحق : فلما لحق ى . // يصحبها : يصحبه د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، م ، ى .

(٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // خصوصها (الثانية) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فهى : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، ، ن ، ه ، ى // بقولى : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ بقولنا ب // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .

(٨) ما يعمها : ما يعمه سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى .

عليه مالا يتعدى إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كلى ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه فى عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما بيناه من أن الحكم على الكلى من غير اشتراط التعميم ٥ والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص . ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن لكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هى نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان ١٠ المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعنى بالمهمل ما موضوعه كلىّ قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس يمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به . فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم ١٥ يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه فى عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه فى قوة المتضادتين

---

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : مما بيناه ن //من(الأولى) : ساقطة من د ، ن .
(٥) ليس : وليس د ؛ ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، ه ، ى // فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعمله ى . (١٠) المتخالفتان : المخالفتان ع // ليستا : ليسا ع // ما : بما ى ؛ + هو د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ى .
(١٠—١١) وأعنى .... بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .
(١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : المتضادين د ، سا ، م ، ن ، ه // لم : ساقطة من ى // هذا الحكم : ساقطة من ى . (١٥) بل : ساقطة من ع //معنى الإنسان: المعنى كالإنسان س، عا . (١٧) فى(الثانية) : ساقطة من ع// المتضادتين : المتضادين م ، ى .

لـكن ليس ذلك واجباً فى نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لـكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد فى القضيتين فيكونان فى حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ ٥
لا يوجبه . والأمور الممكنة فى اللفظ هى التى تصلح أن تتفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل فى هذا الموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحيانا أن يكونا متضادين . والذى قيل إنه إنما عنى بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذى ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التى لا متوسط بينهما ، فهو أيضا وجه . ١٠
لـكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندى أن يقال فى هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعنى بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهملة فى قوة الجزئية .

والذى قال إن الألف واللام فى المهملات تدل على الحصر الـكلى ، فإذن لا مهمل إلا وهو كلى ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الـكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥
فعسى أن لا يكون فى لغة العرب مهمل ألبتة . والثانى أن الألف واللام فى لغة العرب

---

(١) نفس : بعض ع // (٢) كما إذا حمل . . . . لا محالة : ساقطة من سا // الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان هـ . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ، عا ، هـ . (٥) المتناقضين : المتناقضتين عا . (٧) المعنيين اللذين : للمعنى الذى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // عليهما : عليها س . (٨) يكونا : يكون د // متضادين : متضادتين س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٩) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان : إذا الإنسان د ، سا . (١٠) بصحيح : ساقطة من ع // من : فى س // بينهما : بينها ن // فهو : فهذا س . (١١) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٣) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١٥) دون : ساقطة من سا // لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٦) العرب . . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبتة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى إن ٥ القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما فى الإيجاب فبلفظ كل ، وأما فى السلب فبلفظة ليس ١٠ ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه فى طبعه كلى . والسور الكلى يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لكليته ، بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تعن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

---

(٢) إن : ساقطة من م ، ﻫ ، ى . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولا م // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ﻫ ، ى .
(٦ — ٧) فتقبله . . . . بالضرورة . ساقطة من ع .
(٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ﻫ ، ى // كذبه : كذب س .
(٨) جملة : ساقطة من ى // الحكم : الحمل س .
(٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س ؛ تدل ع // فبلفظ : فبلفظة س ، ﻫ .
(١٠) جهة : ساقطة من ع .
(١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ى . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
(١٢) فإن : وأن ى // لكليته : والكلية ع .
(١٣) كلية : كليته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ﻫ ، ى ؛ فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل تحتاج أن تورد لفظا آخر يدل على الكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفت هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يغن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة على كلية الحكم . وأمثال هذه القضايا منحرفات ، وليس فى إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن العادة جرت بذكرها فلنتأملها ونعرف أحوالها .

---

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلنتأملها : فلنتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ى .

الفصل الثامن

(ح) فصل

فى المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهملة ومحصورة أى مذكورة السور ،
٥ وهذا اللفظ الذى يدل على الكمية إما بإيجاب كلى أو سلب كلى أو إيجاب فى البعض
كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب
أو ليس بعض الناس بكاتب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع
إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس
ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن
١٠ العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضا فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ،
ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فإما أن تكون لفظة كل أو ولا شىء أو بعض أو لا كل ،
والمحمول إما أن يكون معنى كليا أو معنى شخصيا فإن كان معنى شخصيا فمن البين
أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هذر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض
الجزء فيقال مثلا : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

---

(٣) المنحرفات : المتحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : بسلب د ، سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانيه) : الإنسان ب // بكاتب : كاتبا ب ، ع ، ى .
(٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد . . . . . فقولك : ساقطة من م .
(١٠) فنقول : + أنا ع ، ى . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع // كل : + شىء ع ، ى . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م .
(١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ى // فى الإيجاب : والإيجاب سا .
(١٤) فيقال : فنقول سا .

هى بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذى هو السور . وفى مثله كلامنا على هذا الوجه .

فإنا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألبتة بوجه من الوجوه ، بل نعنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد . فقولنا بعض الإنسان إنما نعنى به بعضا من جملة ٥
الناس الذى مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بحده . فإذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصى فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحادٍ كلٍّ واحد منها ذلك الشخص ، وإذ لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ،
فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠
فكاذب ، فنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا . أما إيهامه الكذب فلأنه يوهم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل
إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥
سالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

---

(١) بعض : + هذ س ، هـ // البدن : اليدين ع . (٣) فإنا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإنا لا نذهب هـ . (٦) بإنسان : إنسان ع . (٧) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورتين س ، ى // هـذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ .
(٩) وإذ : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد(الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (١٠ — ١١) بعض هذا .... زيد : ساقطة من س ، هـ .
(١١) فنقيضه : نقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١٣) فلانه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر عا ، هـ . (١٦) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوهم كذبا ، أى أوهم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن المعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون
الموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو
٥ عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول
كليا فقلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،
بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من
١٠ الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجملة فإن حمل الممكنات
على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفي مادة
الممتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد
١٥ ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن تقول : زيد ليس كل حيوان وليس
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شىء من المعانى الكلية .

---

(١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذباً أى أوهم : ساقطة من د .
(٢) وإنما . . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .
(٣) كل واحد . . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، عا ، ه // فأما : وأما س .
(٨) كذبا : كاذبا عا // يجب : يكن ع ، ى . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ى //
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس بخ . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيداً أو لا واحداً :
زيدا ولا واحداً د ، سا ، عا ، ن ، ى ؛ زيداً ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما
عا ، م ، ى // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م
// وأما : فاما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .
(١٥) كل كذا . . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :
فإنه ع .

وأما المهملات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق فى بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا الإنسان نعنى به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعنى به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عنى بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسنا نذهب إليه فى استعمال الأسوار ، لكنا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولنأخذ هذا أخذاً فمكان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عنى بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه فى استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا فى المادة الواجبة .

وأما فى الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب فى الواجب الذى هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شىء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

---

(٢) المواضع : للمواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤ — ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : + كذا ع ، ى . (٩) ولنأخذ : بل نأخذ هـ // فمكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ — ١٥) فإن . . . . لكل : ساقطة من عا . (١٦) فى : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ى . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للانسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما فى الواجب المساوى فإنك إذا قلت إن الانسان هو ولا واحد من الضحاك ،
كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك
سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من
الآحاد التى توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية .
٥ فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك
كان شخصا شخصيا أو كليا . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية وأما فى
الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشىء من الحجر ، وأما فى الممكن فيصدق إن أردت
بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد
من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

١٠ وأما إن أخذ السور جزئيا موجباً صدق فى الواجب العام كقولك الإنسان هو
بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه فى الواجب المساوى كقولك الإنسان هو بعض
الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت
إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما فى الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض
الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سالباً فى الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل
١٥ حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً فى الممتنع فإن الإنسان
ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً فى الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن
الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن فى المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

---

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ى . (٢) وبقولك : وتقول ع .
(٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ى // الضحاك : ألبتة س ، ع ، ه ، ى //
وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ى // كذب : كذبت س ؛ ساقطة
من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،
ه ، ى // كان شخصاً . . . . . لفظة : ساقطة من ى . (٧) (الأولى) فى : ساقطة من ب ،
د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى
// هو ولا واحد : لا واحد ع . (١٠) جزئيا : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ى .
(١٣) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إيمان . (١٤) الواجب : الموجب سا // كقولنا :
كقولك ب ، ع ؛ قولنا ه . (١٥) هو (الأولى) : ساقطة من ع ، ى // على اعتبار ماسلف ذكره :
ساقطة من عا . (١٦) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٧) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

فى صدق المحصورات وكذبها

أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلى والمحمول كذلك فلا يصدق موجبه فى
مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل ٥
واحد من الضحاك ، أوكل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد
من الكاتبين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ،
أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور
المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب فى الواجب ،
كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك . ١٠

وأما فى الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة
جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذباً أيضاً ، فإنه ليس
كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين أولئك هم الذين هم ولا شىء
من الكاتبين ، وأما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين والإنسان يعم
ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أومأنا إليه فيما سلف إن ١٥

---

(٣) فى صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .
(٤) أما : وأما هـ . (٥) أوهو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أوكل واحد من الناس
هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) قولنا : قولك ن // الضاحكين : الضحاكين هـ .
(٨) اى : أن ع // الضاحكين : الضحاكين هـ ، ى . (٩) لاواحد من كذا : ولا واحد من
الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .
(١٥) يتفق أن : ساقطة من عا // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا فى مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول فى ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق فى الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق فى الواجب
٥ العام المساوى كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحاك ، ويكذب فى الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئيا سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق فى الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفى الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفى الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب
١٠ كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق فى الواجب كقولك ولاواحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك ، وفى الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفى الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق فى الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من
١٥ الحيوان أومن الضحاك ، وكذب فى الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولاواحد من الناس ليس

---

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٣) ولا واحد : لا واحدع . (٤) كذا(الأولى): هذا ه // هو: ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + فى ع . (٥) المساوى : والمساوى د ، س ، ع ، ن ، ى . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ى // لا كل ... كقولك: ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س// لا كل حجر: لاحجر ع ، ى. (٨ — ٩) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ى . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠ — ١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع. (١١ — ١٢) حيوان وكل ضاحك وفى الممتنع كقولك ولاواحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣ — ١٤) فإن جعل . . . . من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس(الثانية): ساقطة من عا ، م ، ن ، ى . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن . .

ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور ٥ المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد ١٠ من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولاواحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجبا ، ويكذب حيث صدق ١٥ إذا تساويا فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

---

(٢) عليه (الثانية): ساقطةمن سا،عا،م ، ن ، هـ. (٢—٣)ليس واحد : ليس ولا واحدا س .
(٣) كاذب : صادق سا ، م ، ى . (٥) الحجارة : الحجر س ، عا ، ن ؛ الحيوان د ، سا ، م ، هـ ، ى // كذب : صدقسا ، عا ، م ، هـ ، ى . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من عا ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .
(١٢–١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى// كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمى ليس ولا واحد من
الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث
يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلى إذا وافقه فى جميع الأحوال ، ويصدق حيث
كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً
٥ فإنه يصدق حيث تكذب القضية التى سورها المقرون بالموضوع كلى موجب إذا
ساواها فى جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن
هذه كلها مرذولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصوادق
فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشىء واحد حمل على الموضوع
بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشىء فى موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر
١٠ القضايا التى ليس فى محمولها سور ألبتة . والذى قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى
لأن بعضها يصدق فى المواد الثلاث و بعضها يصدق فى الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات
خوالص أو ليست سوالب خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولا فإن المحمولات
إذا جزئت أجزاءاً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التى للقضية نفسها . وهنالك
تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التى تكون المحمول
١٥ بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هى
شيئاً من الأحكام التى للقضية من حيث هى فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً
أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشىء غير الصدق ،

---

(١) فإن(الأولى): فإذ ب // الأمى : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا، ه، ى . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن .
(٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله ه // الكاذبات : الكاذب ص .
(٩) بشىء : + منها د ، ن . (١٠) والذى : فالذى ى . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .
(١٢) خوالص : خالصة ص ، ه // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة : النسب د ، ص ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٤) القضايا : القضاء ص ؛ القضية عا .
(١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ى // هى : ساقطة من ى . (١٦) وإن : فإن ص ، ه ، ى .
(١٧) ومتأخرة عن : ومناجزة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشىء : شىء ع ؛ الشىء ن.

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب
كذا ، فإن الصادق من أى سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن
تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى ، فإن عنى بالمعنى
المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب فى الصادق
منها صادق وفى الكاذب كاذب ، وإن عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن ٥
الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه
الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق فى المواد الثلاثة أو فى مادتين متضادتين ،
وما يصدق كذلك فليس صادقاً فى المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق
لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب
إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه فى المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ١٠
ومطابقة أو خلافهما فى مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خوالص
ولا سوالب خوالص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ،
فإن أى معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده الموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى
جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده الموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل
حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شىء من الحيوان ، أو لا كل حيوان كمعنى واحد ١٥
أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان
ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

---

(١) فإن : وإن م ، ى // إلى : ساقطة من ب ، سا . عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .
(٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ى // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى س ، هـ
// بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٥) فقد كذب : ساقطة من س .
(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : فى الوجود هـ . (١١) خلافهما :
كلاهما عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سوالب : سالبات س
// لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جعلناه عا // بوجوده الموضوع : بلا وجوده للموضوع
ع ، بوجود الموضوع عا // إيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : إيجاب ع .
(١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لأمكن هـ // بجملته : فجملته ع .
(١٧) بالحقيقة : لحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
فإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو الممتنع وإن كان
مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
٥ لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلا ليست مواد القضية بل مواد
أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لايجب أن يقع
إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلي إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
كل إنسان قابل كل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
١٠ في المنحرفات ليس قولا حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا
دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فتلك الجملة هي المحمول .
فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل
١٥ إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن
المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعتـه كيف كانت
موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار
المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

---

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .
(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ى . (١٠) السور : السوء س
// آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا ، هـ //ولم : ولو لم يكن عا
// وأما : فأما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //
لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الخبر م . (١٥) كلية : الكلية م .
(١٧) شيء : + ما س ، هـ .

التى تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها
المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما
لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً فى ذلك التكثير . وأما : قولك : كل
إنسان قابل كل صناعة ، فان السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست
المحمول الذى لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك ٥
المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة
لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ،
إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١ — ٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى ؛ للتكثر ه . (٣) لا يعنى : لم يعد س // يحيطون : يخطئون د ، سا ، ن ، ه ، ى // ف : أى ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ى // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(ى) فصل

فى تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها فى أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

٥ إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية وأنها فى حكم المحصورات الجزئية ، وهى الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق فى الممكنة معاً ولا تكذب ألبتة فى موضع معاً . وتأمل ذلك فى المواد الثلاث . فلما تمادى بنا الكلام فى بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع ١٠ فى الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول مايجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لا لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين ١٥ المتفقين فى الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،

---

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهى : + التى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن، ى .
(٩) فلما : فكما د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م .
(١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما ه // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان ع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلا يختلفان أيضاً فى الكمية إن كان موضوعهما كليا . وأما ذات الموضوع الشخصى فيكفى فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .

٥ وأما المهمل فهو فى حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل لاتناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى الكلية فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لايقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال فى جميع ذلك ، فإذن لاتناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا : كل

١٠ كذا ، يناقضه لا كل أو لابعض ، إذ هما واحد فى القوة ، وقولنا : لاشىء ، يناقضه بعض . فإن كانت الكلية موجبة صدقت فى الواجب وكذبت فى الممكن والممتنع ، ومقابلها يكذب فى الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت الكلية سالبة صدقت فى الممتنع وكذبت فى الممكن والواجب ، ومقابلهما يكذب فى الممتنع ويصدق فيهما . وعليك أن تجرب . فلا بد فى كل مناقضة من أن يكون فى أحد طرفيها سور كلى ، فكل

١٥ مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلى ، فإنها تقتسم الصدق والكذب فى كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن تقول : إن الإنسان لفى خسر وإن الإنسان ليس فى خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلا ، وكذلك عندما

---

(١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) او : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما: فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .
(٨) فيبقى : فبقى ب . (١٠) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١١—١٢) موجبة ..... الكلية : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكل ن .
(١٦) موضع : مواضع عا ، موضوع ه ، ى . (١٧) لفى : فى عا // فى : لفى سر // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو فى التكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عندما هو قبيح وعندما هو فى التكون قبيحا . أو قيل إن كان جميلا فالموضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك فى شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل

٥ واحد منهما إذا صدق فى وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلا فى وقت من الأوقات فصدق أنه جميل فى وقت كذا يتقدمه، صدق أنه جميل أى مطلقا . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال فى السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

١٠ لكن لقائل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من

١٥ الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك فى مادة ضرورية ، ولو قالوا : إنا لا نمنع أن نستعمل المهملات منويا بها الحصر . لكن ذلك شىء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإنا فى أكثر الأمور نتجوز

---

(١) يكون: لا يكون ع ، ى // لا جميلا : جميلا ع ، ى . (٢) أو قيل : وقيل سا // بعينه: ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا .
(٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فيما ع .
(٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // ما لا شرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س .
(١٢) قد: ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ى // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) فى : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع .
(١٨) واختصار : فى اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن نقول إن
المهملتين فى الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث فى مادة مادة .   ٥
فإن المهملة فى مادة الواجب من حيث هى مهملة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
بالفعل ، وبين حكم توجبه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب
صورته . والذى ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عنى شيئاً واحداً بالعدد وفى زمان   ١٠
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفى خسر ، ليس الإنسان لفى خسر ،
لا يشيرون فى ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا
مختلفين تعييناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .
وإن عنى شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه فى الواحد بالحد ، بل لا يبالى
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحدها فيه كالفردية والزوجية معا   ١٥
فى العدد الذى هو واحد فى الحد . والاشتغال بتطويل القول فى هذه الأشياء
مما لا يجدى ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو فى تحقيق التناقض ،
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

---

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + هى ع .   (٨) بالفعل :
الفعل ى // تريده : تويد س .   (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن .   (١٠) وذلك (الأولى) :
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ى .   (١١) ليس الإنسان لفى خسر : ساقطة
من ع ، ى // لفى : فى س .   (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // فى ذلك : بذلك س ، ع .
(١٣) تعيينا : تعينا ع ، م ، ه .   (١٤) أول : أولى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى
// ما يعلمه : ما يعتمده س .   (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن .   (١٦) في الحد : بالحد س .
(١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه .   (١٨) هو : ساقطة من ع ، ى .

لكن للمتشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له فى حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فالإيجاب
٥ الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذى هو أن كل إنسان حيوان سلب
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
سلبه واحداً . فإنا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس
١٠ بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلا لا نسع
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات فى اقتسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التى أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
فإن الزمان الذى حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
١٥ المتناقضة الشخصية فى الأمور المستقبلة ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بحصول
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر فى نفسه ، وإما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شىء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

---

(١) للمتشكك : لمتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د . س // للايجاب : الإيجاب ع . (١ — ٢) ما يمنع ...... فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان : متقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : يمتنع ع . (٥) حيوان : + إذ ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ى .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقا . لاخفاء س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلة : + فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التعيين : المتعين ع . (١٨) لما : بما ع .

بحصول السبب الذى يوجبه ، ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعيين لصدق
أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل
أمر فى المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا
يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين
أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن ٥
لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد
الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشىء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن
القول إن كان صدقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن
كان الشىء فى نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما
أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ١٠
والكذب . وحتى إن كان القول فى ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان
كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون
كل شىء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شىء
مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى
إحالته ، أعنى التالى من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥
بعينه أو يكذب بعينه فليس شىء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

---

(١) بحصول : لحصوله د ، سا ؛ لحصول س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذبا : أو كاذبا ى // لكان : لكن ع . (٤) وكان : كان ع . (٥) حتى : فحينئذ ع .
(٦) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ى // فحينئذ : حتى عا ، هـ . (٦—٧) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ى . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا .
(٨) إن : إذا س . (٩—١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع .
(١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب .
(١٢) بما : لما ب ، س ؛ كما ع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٥) من : فى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // إن : ساقطة من م .
(١٦) جائزا : وجائزا ع ، ى .

السكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذى أوجب هذا الغلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذى وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد فى الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ،

٥ وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر فى نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون فى نفس الأمور وإن لم يُقل شىء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذى سنشير

١٠ إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنهما يشتركان فى الصدق، والثانى أنهما يشتركان فى الكذب ، والثالث أنهما ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك فى غيرهما ، وأنه يفوتهما معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما

١٥ أيضاً كاذباً فكانا حقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ، وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً فى زمان واحد . وكذلك القسم الثانى وهو أنهما جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون فى العالم

---

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدوق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ع ، ى . (٩) والكذب: أوالكذب عا . (١٣) وأنه: وأن د، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ى . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا ى .
(١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) معا : ساقطة من ع ، م ، ن ، ى . (١٧) وهو : وهما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذى هرب منه قديماً
ثابتاً الآن أيضاً ، فإذن إثبات الصدق موجوداً فى أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون
اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون
شيء يحدث بالاتفاق لكن ذاك الذى لزم أولا وهذا الذى لزم الآن محال .
أما استحالة الذى لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذى لزم أولا فلأنا نعلم أن ها هنا ٥
أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان
بناحاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن
قصرنا ، ولو كان الأمر الذى نروى فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة أو لا يكون
بالضرورة ، كأن قائلا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان
لاستعدادنا وروبتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ١٠
فلا نشك فيها ، فإذن ما يرفعها ويبطلها محال . فإذ كان بعض الأمور بالصفة المذكورة
وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذن هذا
التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا فى الأمور التى تكون بالاختيار
فقط ، بل الأمور التى فى الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن فى طباعه أن يبقى إلى أن
يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . ١٥
فهكذا يجب أن يفهم ما قيل فى التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذى يتكلمه
بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد فى التعليم الأول إنما يراد به إثبات

---

(٢) الصدق : الصدف س . (٣) اتفاق : اتفاقا ع // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ى .
(٤) لكن ذاك : ذلك ب // لزم : يلزم ع . (٤ — ٥) محال . . . . الآن : ساقطة من س .
(٥) فظاهرة : فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : نقدر ى // أو نستعد :
نستعد س ؛ فنستعدى // إن (الثانية) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ن ، ه //
أمرا : أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،
سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ ولاشك عا // فإذ : فإذا ى . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم
يكن ، س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى // ولا يتعين : يتعين بخ ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛
ولا معين ع // فإذن : فإذ ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يفى به المنطق من حيث هو منطق ، بل ذلك
٥ لصناعة أخرى . إنما غرض المنطق أن يعلم حال الصدق والكذب ، وأنه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وأن التعين فى بعض الأمور يوجب محالا معاندا لما كان ظاهراً
مشهوراً . فبين أن من الأمور ماليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى ، لست أعنى مادام موجوداً أو بشرط أنه
موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع أخر من
١٠ الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشىء بها ضروريا ،
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة ، وقولك زيد ماش
بالضرورة ، ما دام ماشياً ، وكذلك تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا تقول : زيد الماشى يمكن أن لايكون ماشياً
١٥ ما دام ماشياً ، وكذلك إذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لاضرووة
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل
فى مثلها صار واجباً ، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

---

(١) ثم يرجع : فترجع ه // ونفى الضرورة : وهى الضرورة س ؛ وهى بالضرورة م .
(٢) النسق : السبق م // علم : على م . (٣) فإن : وإن د ، س ، سا ، عا ، ه ؛ + ما س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى . (٦) معاندا لما كان : فإنه لما كان عا . (٧) فبين أن : من أن د ، سا ، عا ، ه ، أن ى . (٨) وجوده : ساقطة من ع // وبشرط : وشرط س ، أو بشرط سا ، ى . (٩) ستعلمه : ستعلم عا . (١٠) الشرائط التى : شرائط س //بها : به ب .
(١١) وجوده : وجود ن . (١٢) وقولك : ساقطة من ن // زيد : وزيد ن .
(١٣) يمكن أن : ساقطة من ن . (١٣-١٤) إذا أخذناه . . . ماشياً: ساقطة من د ، ن .
(١٤) اخذناه : عنيناس، ه . (١٦) اشترط : شرط د ، اشترطت س ، عا ، ه ، اشتراط ع // محترق : محرق ع . (١٧) الأقوال : + فى ذلك ع .

بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب . وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً ، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق ، وكما أن الأمر واجب أن يكون ما دام كائناً وأن لا يكون ما دام غير كائن .

٥ وكذلك القول الذى لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلا : إن زيداً يوجد ، فانه يصدق اذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذى لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد ما دام لا يوجد . وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالى بنقض ما قاله بعض الناس فى أن ما قيل فى التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشياً وأنه

١٠ ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين فى بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التى لاضرورة فى كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافاة الخارج إلى دكانه دكانه فى أكثر الأمر .

---

(١) يفيد : يعدد ، س، سا، ع ، عا ،ن ،ه ،ى. (١ — ٢) صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا س .
(٣ — ٤) كذلك . . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ى .
(٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // فإنه : وإذ عا . (١٠) ماشيا : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، ه ، ى . (١١) فى بعضها أولى : أولى فى بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كموافاة : لموافاة ع // دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق وهو باريرميناس ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق ى .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

٥ فى القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التى تقع بين مناقضات هذه الثلاثة فى المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية .
١٠ والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محمولاتها كلماً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع فى بنيتها ، والرابطة إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسما هو فى نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة فى الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

---

(٢) من الجملة الأولى فى المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب باريرمينياس وهى خمسة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات : متناقضات عا . (٨) مصرحا : قدصرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أوغيره ع .
(٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ؛ هـ ، ى . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كليا سا ؛ كلها ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجرى مجرى الكلم فى ذلك . على أن هذا ليس حكما جزما فى الكلم أيضا ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هى إلى ما يربط بالمعين ربطا يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقدها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حى فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشارا إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حيا ، لم يكن فى كان دلالة ٥
على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضمارا ، ومعناه كان هو حيا .
ثم سائر اللغات تختلف فى ذلك .

فمراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة مالم يدل فيه على نسبة أصلا . وهذا القسم الأخير هو الثنائى التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثى تام ، والثانى ١٠
ثلاثى لم تتم ثلاثيته . وبالجملة فان الثلاثية هى التى يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلا ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع فى زمان مستقبل . وأما لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور ١٥
يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة فى جانب المحمول وكان السور

---

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : فلغة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تعقد س . (٤) وتفقدها : وتعقدها س . (٦) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً ى . (٨ – ٩) تعيين النسبة ومرتبة مادل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ى // الآخران : الأخيران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ى . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمولة س ، ه . (١٤) وأما (الأولى) : أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً فى جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
الأول قولنا : زيد ليس يوجدعادلا ، ومثال الثانى: قولنا زيد زيد يوجد لا عادلا . فإن
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
٥ الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده
محمولا ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب
كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كرة أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلا يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
١٠ عادلا ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلا يقابله
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلا ، وهما الموجبة المعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية
التى محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية. وإذا لم تكن
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
١٥ السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

---

(١) معدودا فى جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلو ع . (٣) ومثال : مثال د ، س، عا ، م ، ن ،ى // زيد زيد : زيدع ، عا // لا عادلا : لا عدلا ب ، عادلا ع .
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٧) يصلح : يصح س // بحرف : الحرف د .
(٨) كرة : كثرة د ، ن ، ى // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن // فيفترض : فيفرض د ، س ، سا ، هـ ، ى ؛ فيعرض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ى // يقابل : يقابله عا . (٩—١٠) عادلا .... يوجد : ساقطة من ع .
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلا : عادلا م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ى // المعدولية(الأولى):المعدولةع//والسالبة المعدولية : ساقطة من ع. (١٢) معدولية : معدولةى.
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س // والمحمول : ساقطة من م// لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، هـ .

بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فإن ذلك يغلب
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه فى لغات أخرى موجودة
أو فى القوة ، فعسى أن يكون التصريف فى ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض
حروف السلب الداخلة على الأسماء فى لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول ٥
فيشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظة ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هـذا القول
قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التى هى
لفظة هو على السلب فى الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة . ١٠

ونحتاج الآن أن نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولا . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول الموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما فى الأعيان
وإما فى الذهن . فإنه إذا قال قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعنى بذلك أن
كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى ١٥

---

(١) بعض . . . الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، هـ .
(١ — ٤) بعض حروف السلب . . . . كما أن : ساقطة من عا .
(٤) والمحمول . . . . الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ : لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // ولفظ : ولفظة د ، سا ، هـ // بالسلب ولفظ غير : ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، هـ . (٧) على : فى ع // آ : + ما د ، س ، سا ، عا ، هـ . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .
(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) الآن : + إلى س // لتحقيق : لنحقق س ، عا ، هـ ، ى // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، هـ ، ى // من : فى ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن // بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // فهو : فهى ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // كل ذى : ذا ب ، د ، سا ، ع ، ن ، ى ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعدوم يوجد له فى حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يهوشون أنفسهم فيجوزن أن يكون للمعدوم صفات
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا فى المفهوم من
٥ الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها فى أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لا من حيث هى فى الذهن فقط بل على أنها
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشىء وقت الحكم إلا فى الذهن،
فحينئذ من المحال أن تقول إن بَ منه مثلا موجوداً له أ نه آ ليس فى الذهن ، بل فى نفس
١٠ الأمر ، وليس هو فى نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شىء . ومفهوم الإيجاب
والإثبات ثبوت حكم لشىء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
لشىء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبيِّن من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله
ما ذكرنا . فأما الأشياء التى لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذى ربما استعمل عليها
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

---

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // عدمه : عدمها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // أنه : أنها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // كذا : كذاك ع // فإنه : فإنها د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ لأنه ى // إذا : إذى // كان : كانت د ، سا ، عا ، م ، ن // معدوما : معدومة د ، سا ، عا ، م ن . (٢) فصفاته : فصفاتها د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ صفاته ى // معدوما وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن هـ . // كان معدوماً : كانت معدومة د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى. (٣) بأنه : بأنها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٤) الموجود : الوجود ب ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة من ع ، ى . (٤-٥) فى المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ى. (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ؛ ما لمفهوم عا . (٧) أو أنها .... المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها د ، سا ، عا ، م ؛ ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // فى : ساقطة من عا ، م ، ن .
(١١) وهذا : هذا ع . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .
(١٣) ما ذكرنا : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٤) حين : من حيث ع ؛ حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بأنها : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، - ، ى .

فى الذهن لـكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .

٥ ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عـدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً فى الجنس القريب أو البعيد أو فى النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفى طبيعته أن يكون عادلا أو فى طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان فى جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل

١٠ هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال للخُلْد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

فأما القول الحق فيبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود فى موضوع ، وكل ما هو غير موجود فى موضوع فهو جوهر ، فـكل جسم جوهر ؛ كان ما أنتجناه لازما . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولفظة غير مأخوذة

١٥ جزءا من المحمول ، ولذلك تـكررت جزءا للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن

---

(١) لـكان : لـكانت عا // يحق : يحقق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع م ، ن // والموجبة : والواجبة ى // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا .
(٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ — ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن .
(٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ى . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس س ، ع ، ه ، ى .
(٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٠) إنما : ساقطة من ب. (١١) أعمى : عمى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [والخُلْد والخَلْد ضرب من الفأرة وقيل الخلد الفارة العمياء (لسان العرب)] // فهذا : هذا ع ، ى . (١٢) فأما : أماى // فيبين : فيبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود فى موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه . (١٥) للموضوع : من الموضوع س .

غير الموجود فى موضوع ليس يشير إلى عدم شىء موجود فى جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم مّا من شأنه أن يوجد فى جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المعدول هو الذى حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف

٥ السلب مع الذى لو انفرد كان محمولا وحده أخذا كشىء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا فى تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشىء دون شىء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل محمولا . فما كان

١٠ يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع فى القضايا الإيجابية المعدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك فى أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولية ،

١٥ فى أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى فى الوهم ، ولا وجود له فى الأعيان .

---

(٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذا كشىء : أحدا لشىء س .
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، هـ . (١١) المعدولية : ساقطة من عا . (١٢) نفس : ساقطة من س .(١٢ — ١٣)والمعدوم...الموجود : ساقطة من عا . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ — ١٥) المعدولية . . . . الموجبة : ساقطة من سا .
(١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى // أن يقال : ساقطة من ع .

وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ،
أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فاما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .
والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم .
فإن كان موجودا وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ،
أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذى لم يفقح ٥
فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس
للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان
عادلا فقط ويصدق فى البواقى . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا
كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ،
ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أخس المتقابلين ١٠
عند الجمهور وفى ظاهر المشهور فى مثل هذا الموضع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما
كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة العدمية تقع فى حيز الموجبة المعدولية
والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك
الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق
على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن للموجبة المعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن ١٥
السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا
إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

---

(١) فنقول : فإنا نقول س ، ه . (٥) واسطة : واسطته س ، ه ، ى // الجرو : الجزء سا ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاهما ب ، س ، ه ، ؛ كل لهما عا // لواحد : واحد ب ؛ الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذ د ، ع ، م ، ى .
(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ى . (٩) كليهما : كلاهما ب ، س ، سا ، عا .
(١٠) عادتهم : العادة ع // أخس : أخص عا . (١١) وفى : فى س // ظاهر : + الأمر س ، ع ، ه // المشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من
(١٣) العدميتين: العدمين ى. (١٣—١٤) منهما تشارك الموجبة: ساقطة من ع. (١٥) العدمية : للمعدولية س . (١٦) للمعدولية : العدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق فى المختلط وفى الذى بالقوة وفى غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه . فحال العدميتين عند المعدولتين أن الايجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا فى العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها : ٥

(أ)* زيد يوجد عادلا

يصدق إذا كان عادلا فقط

ويكذب فيما سوى ذلك ١٠

(ب) زيد ليس يوجد عادلا

يصدق فى الجميع إلا فى واحد

فيصدق إذا كان معدوما وجائرا

ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة

ويكذب إذا كان عادلا

(جـ) زيد ليس يوجد لا عادلا

يصدق إذا كان عادلا أو معدوما

ويكذب فى البواقى

(د) زيد يوجد لا عادلا

يكذب إذا كان عادلا أو معدوما

ويصدق فى البواقى

(هـ) زيد ليس يوجد جائرا

يكذب إذا كان جائرا ١٥

ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا

أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة

(و) زيد يوجد جائرا

يصدق فى واحد فقط إذا كان جائرا

ويكذب فى البواقى

---

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : المقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة من عا .
(*) اعتمدنا فى ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا فى أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ، واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب فى كل واحد منهما صدقه فى واحد والسالب كذبه فى واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان والمعدوليتان .

٥ واعلم أن ماهو أخص صدقا من شىء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشىء ، وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذى يكذب أكثر مقابله يصدق أكثر ، فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص من غير انعكاس ، وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع المهملات لوحاً أيضاً : ١٠

الإنسان* يوجد عادلا	الإنسان ليس يوجد عادلا
الإنسان ليس يوجد لاعادلا	الإنسان يوجد لا عادلا
الإنسان ليس يوجد جائرا	الإنسان يوجد جائرا

فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين والباقون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد ١٥ ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا

---

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ه // بين : يبين د ، م ، ن ، ه // أن : ساقطة من م .
(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .
(٥) من (الأولى): + نقيض ذلك الشىء ع //صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا (الأولى) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذى : فالذى عا . (٨) الأخص (الأولى) : للأخص د ، سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، ه ى . (١٠) الأخص : الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (*) اعتمدنا فى إثبات الأحكام على نسخة ب .
(١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سا // واحد : + كائن س ، + كائنا ه . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما ه // فيصدق : يصدق ع ، ى .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم
لا عدل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين
أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين
فقط . فهاتان المضالعتان تتفقان فى باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا :
٥ الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس
عادلا ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا . كيف يصدق
ولا ينعكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا لأنه إذا كانوا كلهم
لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد
جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان
١٠ لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً
أو عادلا أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم
جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلا . وأما قولنا الإنسان يوجد
لا عادلا فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوبا أو لم يكن
فى بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة
١٥ أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلا ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان
الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان
ليس يوجد عادلا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا كانوا
كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقى ما كانوا ؛
وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوما أو عادلا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

---

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، ه . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ى . (٧) لأنه: ساقطة من ع ، عا، ه . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ى . (١٠) إذا : إذ ب // بعض: بعضهم س ، ه . (١١) أو غير : أو كان غير س .
(١٣) وشوبا : أو شوبا د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س .
(١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ى .

كائناً ما كانوا ، فهو أكثر صدقاً من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض وبعض ليس . ٥

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخرون موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة ١٠ والسالبة المعدولية فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

---

(١) ماكانوا: ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى): ساقطة من عا//أو بعضهم عادلين: ساقطة من ع. (٥) ليس : ساقطة من ن . (٧—٨) وبعض جائرا . . . . بعض عادلا : ساقطة من ن ، هـ . (٩) فقط: ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر: أو لا جائر س . (١١) المعدولية : المعدولة ى . (١٢) البسيطة : المعدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ، م ، هـ ، ى .

الفصل الثانى

(ب) فصل

فى اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة وإتمام القول فى العدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

٥

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

*كل إنسان يوجد عادلا	ليس كل إنسان يوجد عادلا
ليس كل إنسان يوجد جائرا	كل إنسان يوجد جائرا
ليس كل إنسان يوجد لا عادلا	كل إنسان يوجد لا عادلا

١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من
١٥ السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

---

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ى . (٦) فلنفرض : فلنعرض د ، ه // كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ى . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب . (١١) ليس : ساقطة من ه // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق : ويكذب ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة العدمية . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور ها هنا مجرى الشخصيات . ٥

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألبتة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا . كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ، ١٠ وإلا لاجتمع نقائضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحا على هذه الصفة :

* بعض الناس يوجد عادلا	ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائر	بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا	بعض الناس يوجد لا عادلا

١٥

(١ — ٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أوكلهم عادلين أو بعضهم عادل س . (٣) ليس : ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣ — ٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذ ى . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) وكذلك . . . . . لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا تجتمعان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية س . // سالبة : السالبة ع . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقى كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرون كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

٥ وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلا والباقون كيف كانوا من غير أن يكونوا

١٠ عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

---

(١) السالبة: ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ى .
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من عا ، م .
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائرا : ساقطة من ع // كائنا : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ى . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن ، ى // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : + ما هـ . (٩—١٠) والباقون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت س ، سا ؛ وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٠—١٣) وإذا كان . . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ى // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ى // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ى // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : فإذن سا // لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأولى والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضهما س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين أومتوسطين أوخلطاً ليس فيهم جائر . فهى أعم منها ، أى من السالبة المعدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه فى الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً فى ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل معدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، فتصدق مقابلتاها حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

*كل إنسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائرا	كل إنسان يوجد جائرا
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا	كل إنسان يوجد لا عادلا

فلا تجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تفتق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

---

(٣) وتصدق : + أيضاً س ، ه . (٤) فهى : ساقطة من د // أى من : وفى عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتاها : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ى // للمضادات : للتضادات س ، سا . (*) اعتمدنا فى ذكر هذا اللوح على نسخة ب . (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ؛ ع ، م ن ، ه ، ى // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها ه // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت المضادة فهى فى حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول فى جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول فى جهة الموضوع إذا جعلت الموضوع مثلا لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل
٥ اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلا فكان سلباً لا إيجاب عدول .
١٠ فكذلك إذا كان فى جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب كقولك: ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولا ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان فى الكم واختلفتا فى الكيف وفى العدول
١٥ والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع فى حكم الموجود ، فهما متلازمتان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلا ، يلازم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلا ،

---

(٣) مثلا : ساقطة من ع ، ى . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فإن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .

(٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجبت ع .

(١٠ — ١١) سور . ... الموضوع : ساقطة من ى . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٢) ، صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ أو اختلفا ع ؛ وأخلفا عا . (١٥) متلازمتان : متلازمان ع . (١٦) عدلا : عادلان // لا عدلا : عدلا ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع فى حكم الموجود. وقولنا: ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلازم
قولنا : بعض الناس يوجد لاعدلا ، بعد الشرط المذكور. وقولنا: كل إنسان يوجد
لا عدلا ، يلازم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا: ليس كل إنسان
يوجد عدلا ، يلازم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، وليكن
على المثال الأول ، أنا إذا قلنا: كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : ٥
ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ،
وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقى من هذه
الصورة . وهذا الشرط الذى نورده من كون الموضوع فى حكم الموجود حتى تكون
القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره. فإن لم يعتبر ذلك كانت
السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ١٠
ولا يمتنع .

واعلم أن الموضوع الشخصى إذا سلمت عليه السالبة من طرفى النقيض ، جاز أن
تبقى سالبة بحالها ، وجاز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل
زيد عدل؟ فقيل: لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيداً
هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقيل: ١٥

(١ — ٦) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . (١ — ٣) إذا كان . . .
لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا :
عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن// الشرط : الشرائط ع ، ى . (٣) عدلا: عادلا ع ،هـ ، ى .
(٣— ٤) وقولنا . . عدلا : ساقطة من ع ،ى . (٤)عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن .
(٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لاعدلا (الثانية) : عدلان. (٧) إنسان :الناس د ، م//عدلا :
لاعدلا سا // وهذا : هذا ع // بقى : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب . . .
الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ى (١٠) من: بين د ، س،سا ، ع ،عا ،
ن ، هـ ، ى . (١٠—١١) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينعكس س ، ع .
(١١) ولا يمتنع : ولا يمنع بخ ، س ، سا ، ع ، م : ن ، هـ ، ى . (١٢) سلمت : تسلمت
بخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) معدولية : معدولة ى . (١٤) أن يأخذ أنه
ليس : أن يقول فإذن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل: أن يقول فإذن ليس زيد
بعادل بخ . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل
إنسان حكيماً . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست فى
قوة نقيض تلك ، بل فى قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ،
نقيضا ، إذ النقيض إنما يكون نقيضاً إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب
٥ من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية مّا معلومة ، لم يكن السلب
سلباً لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذباً فى نفسه ، بل بجهة حمله ،
فإذا تركت الجهة بحالها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذباً بشرط عمومه ،
فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها فى بعض الأوقات
١٠ فلا تؤثر فى المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكاناً طبيعياً . أما السور فقد
يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرّا ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين
الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعى هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها
الذى لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان يوجد عادلا وتارة الإنسان
عادلا يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعى مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول
١٥ والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتى لك
فى باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عدلا وقولنا

---

(١) فكل : وكل ع . (٢) حكيما : حكيم س . (٣) تلك : ذلك عا .
(٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ى // فاما : وأما س // فإما إذا : فاذا ن .
(٥) لم: ولم س، ه . (٧) للحكم : للحكيم ب ، ص ، ع ، عا ، م ، ه ، ى // كذبا : كاذبا سا .
(٨) يرفع : ترتفع ى // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ى . (١٠) فإن : كان
د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١١) يبدل : يدل ع // فيؤخر السور: ساقطة من سا
// فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، ه // موضعها : موضوعها س ، ع ، عا ، ى .
(١٣) الانسان يوجد عادلا وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما
مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ى // يوجد : ساقطة من ع .

يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكو نا
واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ،
فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد
عدلا اللاإنسان أو لا يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجدعدلا اللاإنسان ،
والثانى سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغنى شيئاً ، وذلك لأنه إما أن ٥
لا يشكل الأمر فى وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن
أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا
الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا
لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان
عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان ١٠
عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب
العدالة للإنسان فى القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل
هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس
أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

---

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحدا : أحدا م // لكن : ولكن هـ . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللا إنسان (الأولى) : الإنسان س ، هـ // لا يوجد : ويوجد عا // إنسان : الإنسان د ؛ لاإنسان سا // اللا إنسان (الثانية) : لاإنسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، هـ .
(٦) وإما : فإما م . (٧) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٨) السلبين : السالبين د ، ن . (٩) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى ان يوجدعدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لايوجد س ، ع ، هـ // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إناس ، ع ، هـ ، ى // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : فى س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

فى تعريف الحال فى القضايا المتكثرة والمتأحدة
واللاتى تختلف حال صدقها وكذبها بحسب
التفريق والجمع واللاتى لاتختلف فيها ٥
وبيان ظنون غالطة وقعت للناس
فى بعض ذلك

إن القضية الحملية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لاتكون واحدة ، ١٠ بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان، والثانى أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان فى الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظى لكنه يؤدى بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

---

(٣) الحال فى : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللاتى : والتى ع // حال : ساقطة من ى . (٥) والجمع : والحمى عا . (١٠) كقولنا : : كقولك ب. (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية): ساقطة من ب ، ع ، ى . (١٢) والثانى : والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، عا ، ن ، ى // إن : ساقطة من س ، ه ، ى .

الإنسان حى ناطق ميت ، أى إن الإنسان شىء هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المايت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحـدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو مايقال ، ولكننى لا أضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشىء الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه حتى تكون جَ الذى هو الشىء الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جَ فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد جَ أو ليس جَ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأنا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

٥ ١٠ ١٥

---

(١) ميت : مايت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا . (٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزه سا // هذا : + أيضاً سا ، عا ، ى . (٦ — ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س . (٨) ولى : وإلى ع // حمل : جملة سا . (٨ — ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض هـ // جَ : جيم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // فهمت : ساقطة من عا . (١١) جَ (الأولى) : جيم سا // كما كنا قلنا من قبل : كما كنا قيل من ب // كنا : ساقطة من ع ، ى // من قبل : قبل من سا ، ع ن ، هـ . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // حكم : ساقطة من ع . (١٤) الجيم : جَ ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به
مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ماينصره المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم مايطلبه
أو تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية
واحدة فى الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه
٥ بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن
يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل
يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك
ما يمكن أن يجاب فيه وفى نقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لايكون الجواب
واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب
١٠ بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك
وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفى النقيض
وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحرى أن نذكر المشهور
منها ثم نتعقبه . قد قيل إن من الأشياء التى تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملتها جملة
١٥ واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التى تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها
فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

---

(١) بعلم : تعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ — ١٦) عن ماهية ... وأجزاؤه: ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا // فيه وفى نقيضه : فى معنييه ع ، عا ؛ فيه وفى معنييه ن ، ى // سلب : بسلب د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ه ، ى . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا // جميعاً . (١١) الممثل : للمثلين عا // بهما : لهما سا ، عا ، ه ، ى // فللمجيب : فالمجيب ع // حكمه : أحكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ى . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // فهو : هو ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،
مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها فى الخياطة أو بصيرا
بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح
أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طبيب فاره فى الطب ٥
أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هذيانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان ،
وجب أن يصدق من غير هذيان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك ١٠
إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هذيان .
بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأنا إذا قلنا : إن سقراط إنسان
ذو رجلين ، فكأنا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى ١٥
فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .
(٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى // ولا يصح : فلا يصح سا .
(٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيداً طبيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طبيب : طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٧) فصدق : ويصدق ع ، ى . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .
(١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .
(١٥) إنما : + قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٦) وهذا : وهكذا م // طلبوا : أطنبوا ع .

فى موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه
كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين
فى مادة واحدة بل هى عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض
وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس
٥ معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا .
وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض فى الإنسان
الأبيض صريحا وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق
فرادى فمنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم :
إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضى سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ،
١٠ إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ
من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن
السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا .
وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا تقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده
أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان . وأما الذى لا مقابلة فيه وتكذب أفراده
١٥ مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ،
وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ، وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ،
كان كذبا وكذلك العنقاء موجود فى التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا
فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أى إذا اعتبرت
الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

---

(١) والطبيب : فى الطبيب عا . (١ — ١٩) فى موضوع ... فرادى : ساقطة من س .
(٢) أوالأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هى : + من سا // متباينة : مباينة ع .
(٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .
(١٣) ولا تقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .
(١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أى : ساقطة من عا .
(١٩) فكان : وكان عا ، ه .

فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف، ونقول فيها مايوجبه الحق.
فنقول: أما إذا تجوز فى الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ماقالوا، وبإغفال معرفة ماقالوا يعرض غلط شديد. وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز قولا كالحقيقة. ففى مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل مايحمل فى العادة تفاريق يجب
أن تصدق جملة، أو مايحمل فى العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ماقالوا. والمعلم ٥
الأول إنما لحظ فى ابتداء التعليم هذا الغرض، ولم يلحظ التحقيق، إذ كان المبتدىء يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة. ومع ذلك فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه، وأما إن لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة، لم يلزم شىء
من جميع ما قالوه غير الواحد الذى هو فى التكرير والهذيان. فأما أمثلة الطبيب والفاره ١٠
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة، وذلك لأنه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف اتفق، بل حمل عليه الفاره على أنه فاره فى شىء محصل لما كان فارهاً فى الخياطة، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على أنه بصير بالعين. وإذا كان كذلك، فإذا جمعت المحمولين وعنيت عند
الجمع ما عنيت فى التفريق لم يعرض كذب، فإن زيداً طبيب فاره فى الخياطة وطبيب ١٥
بصير بالعين وليس طبيباً فارهاً فى الطب، فلم تكن أردت عند التفريق بالفارهِ الفارهَ فى الطب ولا بالبصيرِ البصيرَ فى الطب. فإن قال قائل: إنه إنما حمل عليه الفاره بلا شرط

(١—١٦) فيجب . . بصير بالعين: ساقطة من س. (٢) وبإغفال: وما غناك هـ. (٤) كالحقيقة: بالحقيقة عا. (٥) تصدق: + تفاريق ع. (٦) هذا: ساقطة من س // إذ: ساقطة من عا. (٧) يشق: يشتق هـ // المحضة: المخلصة د، س، سا، عا، م. (٨) فحذر: ويحذر د، س، سا، م؛ ساقطة من عا // ومن: من د، س، سا، عا، م، ن، هـ، ى؛ + يذهب ى. (١٠) فى: ساقطة من ع // الطبيب: الطب ى. (١١) حين: ساقطة من ع. (١٣) البصير (الثانية): البصر ع.
(١٧) فى الطب: بالطب ع // البصير: للبصير عا.

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذى كان أولا ، فان كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى فى شيء ما يحق الآن عند الجمع أنه طبيب فاره فى شيء ما . وأما

٥ فاره فى الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطبيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره فى الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد فى التفريق بالفاره الفاره فى الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملته عند الحقيقة ، وهو الذى يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز فى حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة ذلك .

١٠ وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها فى اللفظ ، وعلى ما قيل فى شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره فى شيء كذا أو فاره فى شيء ما لا أنه نفسه فاره فى أى شيء اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى فى أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذ لا تناقض ، أو نغير ذلك الشيء ونلتفت إليه ،

---

(١) شيء : بين عا // البصير : + وفى حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س . (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن هـ . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // فى (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : تحق س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فى شيء ما : أى فى شيء ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // فى التفريق : فى التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ى ؛ وإن لم س ، سا ، هـ ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به س . (١١) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : النقوض ع // ولولا : ولاولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // فى شيء كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه هـ // نفسه : ساقطة من هـ . (١٤) فيه : في ذلك الأمر ع // نغير : نعين سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى // ذلك : ساقطة من ع // ونلتفت : أو نلتفت ن .

فذلك الشيء إذن لا محالة داخل فى نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجوزاً ، دخولا
معيناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا
جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طبيب فاره فى الخياطة أو بصير
بالعين ، أو فاره فى أمر ما وبصير فى أمر ما . على أن التمثيل بالبصير ردىء جداً ، لأن
البصير إذا عنى به البصير بالعين مرة وعنى به أنه الفاره فى صناعة ما ، كان ذلك ٥
باشتراك الاسم . ولكن قد عرض ها هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه
فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتكالا على معرفة السامع بأنه فاره فى كذا ، فلما جمع على
حاله فقيل : طبيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عنى به طبيب فاره فى
الطب ، أوهم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طبيب فاره فى
الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من ١٠
الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر فى حقيقة دلالة
الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ماقاله الرجل
المحكى ألفاظه أن الهذيان فى قوة الكذب متعلقاً فى ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام
أهل المعرفة بشيء ، فإن الالتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من
غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

---

(١) لا محالة : + إما ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ى ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذفت ن // تجوزاً : تجوزا س ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متعينا عا ، ن // أو مبهما : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ى // مقصوداً : مقصوراً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية): المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى . (٨) وكانت : فكانت ع ، ى // جرت : ساقطة من س ؛ ه // به : + إنه س ، ه ، ى . (٩) اللفظين : اللفظتين ب .
(٩—١٠) أوهم . . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات ه .
(١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذاك عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر فى تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه
إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادى البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك
ضحاكاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادى البشرة وإن كان
يوهم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوهم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه
٥ من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق
أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثانى عما له الوصف الأول دون الثانى ، فذلك
شىء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد
ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا
أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق فى
١٠ نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن
لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد فى مثله الدلالة على التخصيص
فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ،
فتكون العادة تعرّف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمنع أن يكون الهذيان كاذباً
بإيهامه ، لكنه لا يكون فى نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطبيب ليس معناه معنى
١٥ البصير ، فليس يلزم منه شىء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه
معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحى أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

---

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أوغير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
(٢—٣) أن يفصل .... أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ى . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، ه ، ى // ما قد : قد د ، ع ، ، ، ن ، ه ، ى ؛ ما س ، عا .
(١٠) ربما : ساقطة من سا . (١١) يقصد : يصدق س . (١٢) بهذا : بها س .
(١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيهامه لكنه لا يكون فى نفسه كاذباً و : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، ه // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٦) ذاك : ذلك س ، ع ، ه ، ى .

وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب أنه ليس معناهما واحدا فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطبيب ليس معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا إليه ، فما كان من حق المفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطبيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ، ولا البصير إلى مقارنة الطبيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات الوحدانية أسماء لمعان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض أبلق ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطبيب والبصير ليس معناهما معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشىء الذى هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكن ذلك كاذباً عليه

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ى . (٣) ذهبت : ذهبنا ع// ذاك : ذلك س ، ع ، ى . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا//اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير : ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحررون ع . (٧) والناطق : + منه ع // لم يدل: ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من س ، ه . (١٠) بدنه : يديه ى // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض: ساقطة من د ، س ، م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى . (١٣) وليكونا .... معنى واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعهما : مجموعها د ، سا ، عا ، م// مجموعها: مجموعا د ، سا ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // التى : الذى ب ، م .
(١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طبيب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيرى
بيان له يحققه . وأما ما قيل فى الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه
إلى العبارات العامية صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل
الداخل فى الجملة ليس هو معنى الرجل الذى فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن
٥ يعني به الذى يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد فى غيره ، أو الذى له فى الطبع هذه
الآلة وإن غُصبها قهراً ، أو الذى يشبه الرجل فى بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه
المعانى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذى له
أن يستعمل آلة الإيلاد فى غيره فإن هذا المعني لا يجتمع ألبتة مع لا رجل الذى هو
مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد فى غيره ولا يستعمل
١٠ معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذى بهذه الصفة
وليس هو بالحقيقة الرجل الذى هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذى فيه بعض معانى
الرجلية وليس فيه كمال معانى الرجلية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل
واللارجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل
مفرد إذا عنى بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه
١٥ الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عنى
باللارجل الذى ليس بالحقيقة رجلا والذى ليس فيه كمال معانى الرجلية . وإن
عنى بالرجل من له ذلك فى الطبع وباللارجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك فى

---

(١) ذلك : ساقطة من س ، ى . (٢) يحققه : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .
(٢ — ٣) عليه . . . . . لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س
// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛
المحصلة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (٥) الناس : الناطق ع //
أو الذى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى . (٦) وإن : فإن ه // أو الذى : والذى
سا // وأى : فأى ى . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .
(١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس . . . . بالصفة : ساقطة من م // هو :
بهذه س ، سا . (١٢) الرجلية (الثانية) : الكلمة ى // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .
(١٥) ايضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك فى الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذى له ذلك فى الطبع ،
وباللارجل الذى ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد
منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فمن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل
بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك
أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق فى حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا ٥
قيل رجل فى الجملة ومجتمعاً مع غيره قولا بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم
يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب،
لم يجب من ذلك أن الشىء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛
وكذلك حديث القاضى وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن تحرف الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠
إلى دلالات لها مستعارة . والذى قيل فى السفينة أيضا فهو من العجائب ، فإنهم يدرون
أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شىء فى صورة السفينة متخذ من حجر ،
وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد
فى قولهم سفينة حجر أنه شىء فى شكل السفينة من حجر ، فلينظر هل السفينة بذلك
المعنى محمول على الشىء مفردا ، فتجده محمولا عليه لأنه شىء فى صورة السفينة . ولكن ١٥

---

(١) ليس كذلك فى الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : باللارجل س . (٣) ولارجل: ورجل م .
(٤) ثم : لم س ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) فى حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ى . (٧) كان : + ما عا // يصدق: + عليه س // غير : + ما ه . (٨) الواحد : + قد ع // الجمع : الجميع م // التفريق : التفرق م . (٩) بسلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .
(٩ — ١٠) سلطان ليس . . . . لا تصدق : ساقطة من س .
(١٠) أمثال . . . . تحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا .
(١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم
بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا الميت إنسانا والحجرى سفينة
لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا للمعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن
لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك المثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة
٥ الواحدة عامية مرة وخاصية أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون
بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول
عامى ؛ والخاصى لا يقول ألبتة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون
الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ؛ فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق
هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى
١٠ ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا :
إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ،
لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنساناً لأنه بدنه ، وهذا لم يكن
ألبتة إنساناً ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر
وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ؛ ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان
١٥ موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة
يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كمادته ،
وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

---

(٢) والحجرى : والحجر ع ، ى . (٣) مركباً : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .
(٦) فإن : وإن ى // القائل : ساقطة من ى // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبتة هـ .
(٧ — ٩) ولا يجوز عنده . . . . ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو ى .
(١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن .
(١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى .
(١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ى .
(١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ى .

هكذا ، بل عنى بالإنسان الذى فى المركب غير ما يعنى فى الإنسان الذى يلحظ إليه مفردا ، فهو زيغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة فى ذلك القول الذى محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط فى حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ فى حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى فى الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا ٥
على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذى ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر فى ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شىء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة ١٠
كان غير قولهم كان فى نفسه ويعنى المحمول الكلى .

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شىء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شىء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذى من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

---

(١) بالإنسان : الإنسان ع // فى الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .
(٢) زيغ : وقع عا // الظلم : الكلم س . (٣) وموجود : موجود س، م ، ى // مأخوذة : ماخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ى ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .
(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // فى : ساقطة من ع .
(٦) إن ، ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
(٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
(٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعنى : وكنى م .
(١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ى .
(١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ى // خيال : جبال س ؛ مثال ن .
(١٥) أن : أنه ع // يقرن : يقترن ى // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : هى ع .

معه خيال الزمان الماضى وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه
بقولهم : إن العنقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من
قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو
حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل
٥ على معنى يعم الموجود فى الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ،
فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ،
فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ،
فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا فى الأعيان الخارجة ،
وهذا شىء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى
١٠ يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق
على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان
له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى
فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه
موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم .
١٥ ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد
جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأيى وما يدركه عقلى ، ويشبه أن يكون عند غيرى لهذا
بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك
الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجىء معارض

---

(١) الشاعر : الساعد س . (٢) فى التوم : بالتوم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .
(٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذ سا ، ى . (٦) فإن دل : ساقطة من م // والموجود :
والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ى . (٨) التوم :
للتوم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ما ع // بشرط : ساقطة
من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا ؛ ساقطة من ى
// التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ى // وما يدركه :
وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
// ويعلمون : ساقطة من ع // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ى ؛ إلا إلى ن

فينبههم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو
من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر
وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ،
فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد
ما أورده أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال ٥
مجتمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم
على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق متفرقا يصدق
مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق
مجتمعا يصدق متفرقا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم
من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات . ١٠

---

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
// وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحرز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فانه إنما : فانما ع ، ى
// فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى // إيراد : إيراده عا .
(٧) فيكذب : فكذب سا ؛ ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذب .
(٨) أو أن : وأن هـ . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

فى القضايا المنوعة

وهى الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التى للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لاضرورة ، فتدل على تأكد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهى الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهى الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق
١٠ دوام الوجود ولا وجود وهى الجهة الممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهى حال المحمول فى نفسه بالقياس الإيجابى إلى الموضوع فى كيفية وجوده الذى لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون
١٥ كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

---

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ى . (٦) قد : ساقطة من ح // تقرن : يقترن ى . (٧) جواز : جوز س ، م . (٩) دوام : لا دوام س . (٩–١٠) وهى الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ى .
(١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابى : ساقطة من ع // يدل : يذكر ع . (١٥) وكما : كما سا .

الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتبا ، وتقول: كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا ، وتقول : بعض الناس ٥ يمكن أن يكون كاتبا . وأما فى السلب الكلى فلا تجد فى لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا ، ولا تجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولاواحد من الناس إلا ويمكن أنلا يكون كاتبا أو تقول : كل إنسان يمكن أن لايكون كاتبا . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
وأما السلب الجزئى فنقول فيه القولين جميعا ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان ١٠ كاتبا ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتبا . وقبل أن نحقق القول فى هذه وتنظر هل معنى ماقرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة فى القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعى إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن ١٥ أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لايوجد عادلا ؛ فكيف وتانك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع . . . . بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
(٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م
(١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ى // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس س ، هـ . (١٥) تقرن : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .
(١٥—١٦) تقرن . . . . أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتبا ، فسلبه
ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعنى ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ،
بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن
أن يكون فى الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه يجب
٥ أن لا يكون كاتبا ، فكلاهما يتسالمان فى الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك
إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد
كاتبا ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتبا ، يسالمه فى الكذب ، بل سلب قولك
يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتبا ، وأما يمكن
أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن
١٠ يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن
تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس يحتمل أن يكون
ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ماهو عندنا كذلك . والممكن ماهو فى نفس
الأمر كذلك ويشبه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل مايعتبر فيه حال المستقبل
ويكون فى الوقت معدوما ، والممكن مالا دوام له فى وجود أو عدم كان موجودا أو لم
١٥ يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر
فى ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرنى ولا كثير افتقار إلى
تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

---

(١) لا بعض ماتأخر : لا يبعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه : فليس عا . (٢—٣) بل سلب . . . . بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ى
(٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمتنع : بممتنع ى . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطه من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥—١٦) وقال قوم . . . . ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، هـ // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط المحمول على شيء مطلقا أو بسور معمم أو مخصص ، فالسور مبين لـكمية حمل
مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، فهو الطبيعى ، ومعناه : أن
كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتبا ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع
الطبيعى على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعى مجاورة السور ،
لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ،وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون ٥
كل واحد من الناس كافتهم كاتبا ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه
عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له فى طبيعته دوام
كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتبًا ، على أن الإمكان
جهة الـكلية والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون
كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن ١٠
لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذن بين المعنين فرقان .

وأما فى الجزئيات فإن الأمرين فيهما يجريان مجرى واحدا فى الظهور والخفـاء .
ولـكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافا إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستعين فيه
باعتبار الـكلية . وأما السلب الـكلى فليس فى لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العـام ، ولذلك يشكل أن ١٥

---

(١) للمحمول : بالمحمول ع // لـكمية : للـكمية س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ى // فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضع : الموضوع س .
(٤) موضعها : موضعهما عا // الطبيعى : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من سا // للتعميم : التعميم ى // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ى ؛ أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، ، // ممكن : ممكنا د ، سا ، عا ، م ، ن ، ى ؛
(٦ — ٧) كافتهم . . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه // لا يجب له فى : ساقطة من سا //طبيعته : طبيعة سا . (٧ — ٨) له . . . . يمكن : ساقطة من ى .ا (٩) والسور : + أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن آن يصدق بحصول الأمر س ، سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد : لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ى // فيهما : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .
(١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولـكن ى .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا . فلقائل أن يقول إن هذا لايمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات فى بعض لا محالة . وليس كلامنا فى أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذى قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذى لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك
٥ هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد فى لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لايكون كاتبا ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتبا ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتبا . فيدل على إمكان السور ، وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لايكون كاتبا ، فإنه قد يساوى من جهة
١٠ قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتبا ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض فى أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفى الثانى أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت فى حال تلازم هذه القضايا أن تنظر فى حال تلازم هذه القضايا الرباعية التى لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور
١٥ وبعد ذلك أيضا فلن تنكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع فى لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملا عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذى

---

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، ه // والذى يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن .
(٦) لا يكون : يكون ع . (٨) فيدل .... كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الفرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، ه // كاتب : كاتباً س ، ه . (١٥) فلن : فليس سا ؛ فكيف ع // فيها : ساقطة من ه . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنهـا ممكنة أن تـكون وممكنة أن
لا تـكون ، أى ليست ممتنعة أن تـكون وليست ممتنعة أن لا تـكون ، وأمور أخرى
يعرض فيها أن تـكون ممكنة أن تـكون وليست ممكنة أن لا تـكون . فلمـا وجد
الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون، أعنى الإمكان ٥
العـامى، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشىء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا
أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان، وهو الشىء الذى لا ضرورة فيه .
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده
ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ،
وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ، ١٠
وما ليس بضررورى الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به
موجود الذات ، على ماسنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عنى به المعنى
العامى كان كل شىء إما ممكنا وإما ممتنعا، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع
ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عنى به المعنى الخاص كان كل شىء إما ممكنا
وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا ١٥
إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر
فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم
معدوم ، لـكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

---

(١) بممتنع : يمتنع سا ، ع ، م ، ى // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ى . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بممتنعة ه . (٦) فجعلوا : فخصلوا م // الشىء : ساقطة من سا ، ع ، ى . (٧) فى : ساقطة من ع ، ى . (٨) لا يمتنع : لا يمنع م . (١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وعلى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعاً بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع . (١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى اللاوجود سا ؛ أو غير ضرورى الوجود ه .

وسيأتيك استقصاء القول فى هذا المعنى فيا يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيا يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شىء قد علمته فيا سلف . فالمعنى ٥ هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون ١٠ فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكنا أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على ١٥ القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذن ليس كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

---

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، ه ، ى .
(٦) ضرورى . . . . غير : ساقطة من ى . (٧) لا يجب : يجب ع .
(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممكن : ممكنا عا ، ه // فالواجب ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤ — ١٥) معا ...... لا يكون : ساقطة من ع . (١٥) فإذن : فإذ ع . (١٨) عن : على سا .

به الضروری علی أنه اسم مرادف له ، فإذا لم یعن به الضروری ، بل عنی إن کان ولا بد معنی أعم من الضروری ، إذ لیس یبعد أن یکون وقوعه علی الضرری وعلی الممکن الخاص وقوعا بمعنی واحد یعمهما جمیعا ، فیکون وقوعه علیها بالتواطؤ لا بالاشتراك الذی ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخری غیر هذه الجهة التی أومأنا إلیها . ثم ها هنا شیء

٥ آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممکن الذی نحن فی ذکره ، فإن الشیء الذی فی القوة شرطه أن یکون معدوما ، والممکن الذی لیس بضروری هو الذی لیس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا یبعد أن یکون موجوداً فی الحال أو غیر موجود . فإن قال قائل إذا وجد فی الحال صار واجباً فی وجوده من حیث هو موجود ، فلم لا یقول : إنه إذا عدم صار واجبا فی عدمه من حیث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ،

١٠ لکن الواجب الذی کلامنا فیه لیس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وکذلك للممتنع الذی کلامنا فیه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، والممتنع هو الدائم العدم . ولیس إذا کان الشیء موجودا فهو واجب أی دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود کما أنه دائم الوجود مادام موجودا ولیس دائم الوجود مطلقا ، فلیس ما قالوه هؤلاء بشیء .

١٥ لکن المعلم الأول قد أومأ إلی المعنی الذی ذهبنا إلیه ولنعبر عنه کما ینبغی حتی تفهم أن سیاقته لیست علی ماذهبوا إلیه . قال : لیس کلما یقال له ممکن أن یوجد أو یمشی فیجب أن یکون معنی الإمکان فیه متضمنا لما هو مقابل لذلك ، حتی یصدق مع ذلك ممکن أن لا یوجد . فإن هاهنا أشیاء لا یصدق فیها المقابل ، فإن الأشیاء التی تکون

---

(١) به (الثانیة) : منه ب ، م // الضروری (الثانیة) : بالضروری ع ، م . (٣) بالتواطؤ: ساقطة من ی . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التی : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + فی امتناعه س ، عا . (١١) الذی: ساقطة من عا // کلامنا فیه : ساقطة من عا // فیه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، ه . (١٥) ولنعبر : والمعبر س // کما ینبغی : ساقطة من سا // حتی : کما س . (١٦) قال : فقال . ه // لیس : ألیس د ، س ، م ، ن // کلما : کل ما د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٧) لما : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست
تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد :
هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها
أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل
٥ المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى
حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان
يقال على الذي يمشي حين يمشي ، وعلى الذي يقوى على أن يمشي وهو لا يمشي ، فالأول
يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذي بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛
والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه
١٠ اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى
يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له
بل أنه محمول عليه . فالممكن الذي يقال في المتغيرات أي الذي يليق بها من حيث هي
متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ،
ثم قال : ولكن الكلي محمول على الجزئي ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا
١٥ إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كلياً بالقياس إلى الواجب
والواجب جزئي تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع .

---

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، عا ، ه ، ى ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //
ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكاناً : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .
(٤) المتقابلين : المقابلين ه // معا : ساقطة من ى // فى : هى ه . (٥) يكن : يمكن س
// تكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، غا ، ن ، ه ، ى // تفعل : + وإن لم تكن ه .
(٧) حين يمشى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .
(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله :
ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .
(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،
ه ، ى . (١٥) وأعم : أوأعم س،ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بممتنع (الأولى): يمتنع س،عا ،
م ، ه ، ى // والواجب ..... بممتنع : ساقطة من س.

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن نتدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله فى اللوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفى كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل فى أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً فى تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر فى كتبه إلى اعتقاد ما تساهل فيه ويغتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ فى التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد فى كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له مِنّة الوصول إليه عن كثب .

فلنتكلم الآن فى المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاكسات هى التى كل واحد منها فى قوة الآخر ، والتى لا تتعاكس فهى التى إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . ونقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد العامى . ونقيضاها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن من باب الممكن الخاصى شىء يلازم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

---

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإنما ع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // فى (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن. (٦) ويغتر : ويعبر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منهما عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) ونقائض : وتعارض بخ // قولنا : كقولنا بخ .
(١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

طبقة *

واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد				الموجبات متلازمة
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد				والسالبات متلازمة
ليس بممكن أن لا يوجد العامى	ممكن أن لا يوجد العامى				

طبقة أخرى

واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد	الموجبات متلازمة
ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد	والسالبات متلازمة
ليس بممكن أن يوجد العامى	ممكن أن يوجد العامى	

وأما الممكن الخاصى فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم نقيضه نقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاصى قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى . فطبقات المتلازمات إذن ست ، ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ، ولنذكرها فى كل طبقة .

(آ) طبقة* الواجب أن يوجد وما معها .

(بَ) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(جـ) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها :

ليس* بممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
ممكن أن يوجد العامى	ممكن أن لا يوجد العامى

---

(١) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) نقيضه نقيضة : نقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .

(١٥) جـ : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى	ليس ممكناً أن يوجد الخاصى
ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى	ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(دَ) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هَ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس* بواجب أن يكون	ليس بواجب أن لا يكون
ليس بممتنع أن يكون	ليس بممتنع أن لا يكون
ممكن أن يكون العامى	ممكن أن لا يكون العامى

٥

(وَ) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٣) دَ : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخاص م // عليها : ساقطة من م . (٤) هَ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخه ب . (٨) وَ : السادس سا .

الفصل الخامس

(ه) فصل

فى بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

٥ وقد اعتيد أن ينختم هذا الفن من المنطق بشىء ليس للمنطق من حيث هو منطق
إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية .وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع ـ ولذلك
المحمول ضد ـ فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذى هو نقيضه ؟
مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس
بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف
١٠ ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شىء قد تشاجر فيه طوائف ،
والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً فى طبيعة الأمور لكونه عادلا من كونه ليس
بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد
عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة فى شىء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر
من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر فى هذه
١٥ المتعاندات من حيث هى معتقدة .

---

(٣) أن : ساقطة ع // أم: من عا . (٥) ينختم : يختم سا ع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة س ؛ ساقطة من سا // ولذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه // نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (١٢) بعادل : بجائر م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م ه . (١٥) المتعاندات : المعاندات ى .

فليكن عقد فى خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم
أن كون العقد منسوبا إلى ضدين كما نعتقد فى موسى أنه خير وفى فرعون أنه شر ،
أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد فى موسى أنه خير وفى فرعون أنه ليس بخير ،
لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك فى موضوع واحد حتى يكون العقدان
متنافيين. فلنعتبر فى موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد ٥
فيه أنه ليس بخير ، أى الاعتقادين فى نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير
ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير
وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس
بخير ليس بشر . فبين أن العناد فى الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ،
بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التنافى الأول إلا الذى بين الإيجاب والسلب . ١٠

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشىء الذى هو خير وعدل تصدق عليه
إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب
عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود
ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن
الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم ١٥
جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب
صح عليه أنه ليس بخير كان مبايناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مباين بنفسه وإن

---

(٢) ضدين : الضدين ن // شر : شريرع . (٣) أو إلى : وإلى ى .
(٧) هو شيئا : شىء ب ؛ شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان عا ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شراً س ، عا ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين : الحملين ع . (١٢) إيجابات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ى // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى // أو سلب : وسلب ى . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ى .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشىء الذى لا يحتاج فى أن يكون مبايناً إلى غيره والآخر لا يباين دونه فمباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعناده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألبتة ،
٥ ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أمورا لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعادل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بسماء فيكذب إيجابها ،
١٠ وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوبة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغى أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تتناهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع
١٥ التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

---

(٢) فعناده : فتعانده عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقدات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٩) بسماء : يسمى م .
(١١) المسلوبة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية هـ ؛ ساقطة من س ، سا ، عا .
(١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : لعقد ع ، ن . (١٣) فإنها لا تتناهى : فإن هذا لا يتناهى هـ . (١٥) وأيضا : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضا ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن .
(١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والجائر . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق لما قيل فى التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل فى أن العقد فى زيد أنه عادل سيضاد العقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية . ٥

فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أومأنا إليه . فانه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتدأ يحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافى العقدين يوجب تنافى الأمرين ، فيجب أن ينظر فى ذلك نظرا أخص من النظرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، ١٠ صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه فى قولنا : إنه خير ، صدق تام فى ذاته ، وصدقنا عليه فى قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه فى أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم فى مثل هذه الأشياء لا من الدواخل ١٥ فى الذات . وبازاء هذين الصدقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

---

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هى : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جدا س ، عا ، هـ . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛ فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، سا، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // إنما : ساقطة من س ، سا ، ع ، هـ ، ى . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ى . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، سا. (٩) يوجب تنافى الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ن . (١١—١٢) خير .... إنه : ساقطة من ع . (١٢) تام: بأمر د ، س، سا ، عا، م ، ن ، هـ ؛ + له هـ// ليس(الأولى) : ساقطة من س // بشر : بشرير ع //فى : ساقطة من هـ . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشرير هـ // غير : ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .

فى ذاته ، وكذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير
صدقا فى أمر ذاتى مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا فى أمر عرضى كان اعتقاد
أنه ليس بخير كذبا فى أمر ذاتى ، والكذب فى الأمر الذاتى أشد معاندة للصدق
فى الأمر الذاتى من الكذب فى الأمر العرضى ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن
٥ أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من
صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون
ليس بأدوم ، وبعضه فى أمر ذاتى ، وبعضه فى أمر غير ذاتى؛ والذى هو كذب فى أمر ذاتى
أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا
اعتقدت فى العدل الذى عرفته وتحققته فى نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك
١٠ فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج فى إخطار
الأمر الذاتى بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتى
إنما ينعقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت
وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر
لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب المقابل للصدق العرضى لا يتم
١٥ إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتى ، فإنه إن لم أخطر ببالى أن العدل الذى عرفته
خيراً صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر . وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل

---

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م هـ ، ى ؛ كان اعتقاد ن // بشر . بشرير ع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٣) أمر ذاتى : + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشرير ع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتى والكذب فى : ساقطة من ى . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : فان هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة من س ، هـ . (٧) فى مر ذاتى وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أى : أنى س ، عا ، هـ .

(٩) وتحققته : وتحقيقه م // لااحتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشرير ع .
(١١) أمر : + آخر ع ، هـ ، ى . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شرير ع .

(١٤) لى : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى // بالبال : ببالى بخ // الذاتى : ساقطة من هـ // فإنه إن : فإنى د ، ن ؛ فانى إن س ، عا ، م ، ى ؛ فإن ع // ببالى أن : بالبال ى // عرفتة : نحن فيه ب .

(١٥—١٦) الذى . . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكننى : يمكنى ب ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ى // شر : شرير ع .

خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى
ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه يكون
قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ،
وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفى قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع
القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات ٥
تحمل الضد ، فإنا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه
كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا المعاند هو السالب دون الموجب المضاد المحمول ،
وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب
معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة
من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة . ١٠

لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد
السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا
تخصص فصار موجباً ضدى المحمول ، فهل يتخصص بإزائه ضد هو أشد ضدية له ،
كما تتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من
السكون . لكن الشأن فى المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة ١٥
بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

---

(١) شرا : شريراً ع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شرير ع // فهكذا : كذا ع ؛ هكذا ى // وبهذا : بهذا س ، ع ، ه . (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ى . (٧) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا // فالسالب : والسالب سا ، م // فكل : وكل ع ؛ فتكون ه . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ى . (١١) لكن : ولكن سا . (١١—١٢) كعناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٢) مطلقا : مطلقة عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : + كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، ه ؛ + للحركة ع . (١٣) ضدى المحمول : ضديا للمحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من سا ، م ، ى // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتى شيئاً موجودا فى السكل .

فانظر كيف غلط فى القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتى موجودا فى السكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شىء ذاتى ، ومطلوبه هذا كلى فى موضوع مخصوص لاينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتى من قوله : إذا كان الذاتى موجوداً فى السكل ، لايخلو إما أن يجعله حدا أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع فى هذه المقدمة ، وللطلوب موجب . فإن جعله حدا أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلا فى النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حدا أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتى يكون كذا لا أن كذا ذاتى ، فإن الذاتى يجب أن يكون فى القياس حدا أصغر لا حداً أكبر . وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإنا نجد ماتشارك به هذه المقدمة حال الوجود فى السكل فإن جعلناه هناك موضوعا حتى كان القياس هكذا : إن الذاتى موجود فى السكل والموجود فى السكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب السكبرى إذا أخذ الموجود فى السكل فيه كما فى الصغرى ، أنتج أن الذاتى كذا لا أن كذا ذاتى ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهملة . وإن لم يجعل الموجود فى السكل موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصدق أمراً موجودا فى السكل وكان الذاتى أمرا موجودا فى السكل، فأنتج من موجبتين فى الشكل الثانى . وإن عكس فقال : وكل موجود فى السكل فهو ذاتى ، كذب كذباً صراحاً .

وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا فى الشىء الذى ليس بخير أنه ليس بخير ، لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذى نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

---

(١) كان الذاتى : كل ذاتى ع . (١—٢) فى السكل . . . . موجودا : ساقطة من سا . (٢) إذا : إذ س ، عا ، ى . (٦) المقدمة : القضية س // موجب : موجود ى (٧) يكون : لا يكون ى . (٩) اعتبرنا : اعتبرت ع . (١٠) جعلناه : جعلنا ه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ى . (١٣) أخذت : أحداث م . (١٥) هو . ساقطة من ع ، م ، ى // للعقد : العقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين : الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لـكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد
فى كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر
قد يصدق أيضاً . فإنا نجد الشىء الواحد كالطفل لا خيّرا ولا شريراً ، وكذلك المتوسط
فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عَقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير
وهو المضاد الحقيقى له ،والمضادمضاد لمضاده . فمعاند أنهخير هوأنهليس بخير ، فإنه لايجوز ٥
أن يكون الشىء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشىء يضاد آخر ولا يضاده .
فاذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا :
إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ،
وكان ضده على الوجه الذى بينا هو أن كل إنسان خير ، فضدقولنا كل إنسان ليس بخير
هو قولنا كل إنسان خير ، لـكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠
ولا واحد من الناس خير ، فإنهسلب الخيرعن كل واحد واحد . فهذا القول فى الشخصى
والـكلى واحد . وأما المهملات فـكيف تتضادوقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد
وإن كانت ترتفع معا ، وتـكذب معا ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى فى المنطق ١٥

---

(٢) معاندا : ساقطةمن سا //فيه : ساقطة من ع ، ى . (٤) فبقى : ساقطة من سا //فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهوالمضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ى . (٧) فإذا : وإذا س .
(٨)(الأولى)إن : ساقطةمن ع ، ى // شر:شريراع ؛ شراعا ، ى . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، هـ . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ — ١٥) تم الفن . . . فى المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لوليه أولا وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق والحمد لله حق حمده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ى ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ن ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باريرمينياس هـ . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة
فرع التوفيقية

The ARAB WRITER PRINTING & PUBLISHING HOUSE
CAIRO
(Tewfigieh Branch)

Avicenne expose la quantification du prédicat en détail et il en fait la critique d'une façon qui ne diffère pas de celles que les modernes ont adressées à la théorie de Hamilton. Pour lui, appliquer la quantité au prédicat le fait sortir de sa vraie nature et contredit l'idée aristotélicienne d'attribution. Il nous entraîne, jusqu'à des formes inusuelles de propositions. Pour cela il pense que «il ne convient pas de s'occuper de la quantité du prédicat. Car le but n'est pas de montrer que le prédicat, dans sa particularité ou son universalité, se trouve dans une chose mais comment sa nature est dans une chose. Et si l'on tente de quantifier le prédicat, on modifie la nature de la proposition et le prédicat n'est plus prédicat (46).» Les propositions à prédicat quantifié sont des propositions «anormales». «Le premier maître ne s'en est pas occupé. Ce n'est qu'après lui que l'on s'y adonna pour le plaisir d'ajouter quelque chose et nous suivons malgré nous ces voies inutiles pour ne pas avoir l'air de nous opposer à ce qui est traditionnel (47)».

Ainsi se présentent quelques aspects de la logique des propositions, tels qu'Avicenne les a formulés dans son *Livre de l'Interprétation.* L'ensemble ne manque ni d'intérêt ni d'originalité pour son époque. Il porte le signe d'une certaine liberté et indépendance d'esprit dans un domaine où les logiciens anciens répétaient les dires d'Aristote et de ses successeurs.

Nous sommes heureux de présenter au lecteur arabe le *Livre de l'Interprétation* lui-même, pour qu'il se rende compte de toutes les richesses qu'il contient. Un de nos éminents collègues, le regretté Mahmoud al-Khodeiri, avait été à même d'établir le texte, il y a déjà longtemps ; nous l'avons perdu prématurément avant qu'il n'ait donné toute sa mesure. Nous l'avons perdu le jour où il se préparait à faire sortir ce colume ; aussi la parution en a-t-elle été considérablement retardée. M. Sa'îd Zâyed a bien voulu remplacer son confrère. La publication du *Livre de l'Interprétation,* aujourd'hui, est le symbole d'une double fidélité : à la mémoire d'un ami très cher d'abord et ensuite à notre patrimoine culturel.

---

(46) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh,* p. 64.
(47) *Ibid.,* p. 65.

L'universelle affirmative se convertit en particulière affirmative. Ainsi : Tout G est B, quelques B sont G. Il est facile de le prouver après avoir démontré la validité de la conversion de l'universelle négative. La particulière affirmative se convertit en une autre particulière affirmative. Ainsi quelques G sont B et quelques B sont G (31).

Quant à la particulière affirmative, Aristote refuse que l'on puisse la convertir. Avicenne est d'accord avec lui, mais il ne refuse pas la contraposition que Galien (200) et Alexandre d'Aphrodise ont proposée pour la convertir. Ainsi pour convertir quelques G ne sont pas B, on peut dire quelques B sont non G : quelques non G sont B (44).

Ce que nous avons dit des propositions catégoriques s'applique parfaitement aux propositions conditionnelles. Celles-ci se convertissent de la même manière que les catégoriques.

Avicenne ne se contente pas de tout cela. Il va plus loin et traite également de la conversion des propositions modales (45).

Ainsi Avicenne est parvenu aux trois espèces de conversions, connues chez les scolastiques. L'universelle négative et la particulière affirmative se convertissent d'une manière simple (conversio simplex). L'universelle affirmative se convertit par accident (conversio per accidens). Enfin la particulière négative se convertit par contraposition (conversio per contrapositionem).

Nous savons que les deux termes d'une équation mathématique sont parfaitement égaux. Aussi chacun d'eux peu-il se mettre à la place de l'autre, grâce à une conversion simple. Peut-être est-ce la raison pour laquelle Hamilton a entrepris de faire entrer la notion de quantité dans le prédicat. Il a pu la-dessus avoir huit formes de propositions au lieu de quatre et rendre la conversion mécanique. Ces tentatives n'étaient cependant pas absolument nouvelles ; car Théophraste y avait pensé jadis et les scolastiques les ont développées.

---

(43) *Ibid.*, p. 88-91.

(44) *Ibid.*, p. 93.

(45) *Ibid.*, p. 95-105.

cela avec Hamilton (1856) parmi les logiciens modernes (36). Quant aux subalternées, il n'en parle pas. C'est un genre plus éloigné de l'idée d'opposition que la sub-contrariété. Avicenne ne s'écarte guère de lui sur ce point, car, bien qu'il signale quatre espèces d'oppositions. il juge que, seules, contradiction et contrariété sont de véritables oppositions. Elles seules sont utilisées dans l'inférence immédiate.

E. LA CONVERSION

Avicenne ne la signale dans le *Livre de l'Interprétation* qu'accidentellement (37) et il pense, à l'exemple d'Aristote, qu'elle doit être traitée dans le *Livre du Syllogisme* (38). Personnellement nous avons préféré en dire un mot ici ; car elle forme un tout avec la logique des propositions et cela d'autant plus qu'Avicenne a suivi cette voie dans ses autres ouvrages de logique (39).

La conversion consiste à faire du prédicat un sujet et du sujet un prédicat dans la même proposition tout en laissant telles quelles l'affirmation et la négation, la vérité ou la fausseté (40). L'universelle négative se convertit en une proposition du même type par exemple : aucun B n'est G et aucun G n'est B. Avicenne cherche à le prouver, comme l'a fait Aristote par un syllogisme de la troisième figure, mais cette démonstration contient un cercle vicieux. Car Aristote recourt également à la conversion pour démontrer la validité des conclusions de la troisième figure (41). Il y a là un cercle indéniable dont Eudème et Théophraste ont essayé en vain de sortir. Alexandre d'Aphrodise (211) au contraire l'a pu ; il a cherché à prouver la validité de la conversion de l'universelle négative en se servant de la première figure. Avicenne exprime sa joie devant cette solution (42).

---

(36) Hamilton, *Lectures,* t. III, XIV, p. 261.
(37) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh,* p. 121.
(38) *Ibid.,* p. 57-65.
(39) Ibn Sina, *al-Najâh,* p. 42-46 ; *al-'Ishârât,* p. 44-55. X
(40) Ibn Sina, *Kitâb al-Qiyâs,* Le Caire 1964, p. 75.
(41) *Ibid.,* p. 76-84.
(42) *Ibid.,* p. 185.

le sujet et le prédicat dans les deux prpositions en une même signification et dans le même temps. Par exemple : Tout homme est un animal, quelques hommes ne sont pas des animaux. Ou encore aucun corps inanimé n'est en mouvement, quelques corps inanimés sont en mouvement.

En déçà l'on trouve des degrés où l'opposition entre négation et affirmation n'est pas complète. Le premier est la contrariété, c'est à dire l'opposition entre deux universelles différentes en qualité. Ainsi: tout homme est écrivain, aucun homme n'est écrivain. Les deux propositions contraires ne peuvent être à la fois vraies et elles peuvent être fausses toutes les deux. Les contraires, dans les termes et ls propositions, ne peuvent pas coexister, mais ils peuvent s'exclure. (32)

A ce degré fait suite celui des sub-contraires. Il se rencontre dans le cas de deux propositions particulières qualitativement différentes. Celles-ci ne peuvent être toutes deux fausses. Elles peuvent être toutes les deux vraies. Par exemple : quelques homms sont écrivains, quelques hommes ne sont pas écrivains (33).

Enfin les subalternées sont celles qui diffèrent uniquement en quantité : par exemple, tous les hommes sont mortels, quelques hommes sont mortels (34). En fait il ne s'agit pas là d'opposition ; car les propositions peuvent être à la fois vraies et fausses. Le fondement de l'opposition est en réalité la différence entre l'affirmation et la négation. Il est bien probable que la symétrie seule a conduit à cette distinction. La symétrie joue son rôle dans certaines divisions logiques. Avicenne fait seulement allusion aux subalternées et ne s'y arrête pas.

Aristote avait défini les propositions contradictoires et les contraires. Il ne s'est pas soucié des sub-contraires, les considérant comme une sorte d'opposition verbale et non logique (35). Il s'accorde en

---

(32) *Ibid.*, p. 69.

(33) *Ibid.*, p. 74.

(34) Ibn Sina, *Mantiq al-Mashriquiyyîn,* Le Caire 1910, p. 76.

(35) Aristote, *Peri Hermeneia*, 10, 20 a, 19; *Prem. Analyt.*, 11, 15,

Avicenne a le souci très net de séparer le nécessaire du possible (28). Cette séparation lui est très chère ; car elle est vraiment tenue comme base de toute sa philosophie. Mais tout ceci se rattache plutôt à la métaphysique qu'à la logique.

Ensuite il essaie de classer les propositions modales suivant la manière qu'avait adoptée Aristote. Les formes de ces propositions ne demeurèrent pas en vérité au point où le premier maître les avait laissées. Ses disciples ont inventé de nouvelles formes et ont tellement compliqué la théorie de la modalité que les chercheurs ne l'ont pas dans ses autres écrits, comme le « *Najâh* » et les « *Ishârât* » (29), les logiciens arabes postérieurs l'ont complètement mise de côté.

D. *L'OPPOSITION DES PROPOSITIONS.*

Cette question se rattache aussi bien à la logique du jugement qu'à la logique du raisonnement. Aristote l'a exposé dans le *Livre de l'Interprétation* comme il l'a fait également dans les *Premiers Analytiques*. Avicenne le suit de près, il augmente seulement le nombre des espèces d'oppositions. Il en indique quatre : les propositions contradictoires, les contraires, les sub-contraires et les subalternées. Il est vrai qu'il s'occupe presque exclusivement de la contradiction. Car c'est la forme la plus claire et la plus forte d'opposition (30). Le principe de non-contradiction, comme on le sait, est le premier fondement de la logique formelle. Aussi est-ce pour cela que tous les logiciens arabes ont donné à ce chapitre le titre de « Contradiction des propositions ».

La contradiction est l'opposition parfaite entre la négation et l'affirmation ; et deux propositions contradictoires sont celles qui diffèrent dans l'affirmation et la négation d'une façon qui exige essentiellement que l'une des deux soit vraie et l'autre fausse (31). Il faut donc prendre

---

(28) *Ibid.*, p. 117-120.

(29) Ibn Sina, *al-Najâh*, Le Caire 1913, p. 25-33; *al-Ishârât*, L d 1989, p. 31-32.

(30) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh*, p. 66-72.

(31) *Ibid.*, p. 66.

acquisition d'informations nouvelles, tandis que la négation est une simple destruction et une contestation (23). Avicenne n'admet pas cependant la discussion engagée sur la supériorité de l'affirmation ou de la négation. Ce sont deux opposés. « Dire que l'une est supérieure à l'autre est une sorte de spéculation que je ne comprend pas et que je ne cherche pas à comprendre» (24).

La proposition est négative ou positive sans position intermédiaire. Malgré cela, Avicenne admet la proposition indéfinie, c'est-à-dire celle dans laquelle la négation porte sur le prédicat. Ainsi Zayd est non-juste. Il en parle longuement, expliquant la différence entre ce type de proposition et la proposition négative dans laquelle la négation affecte la relation (25). Le fait est qu'une telle différence est verbale, car la proposition 'Zayd est non-juste' ne diffère pas dans sa signification de 'Zayd n'est pas juste'. Et si Aristote avait parlé des termes définis et indéfinis, comme homme et non-homme, il n'a pas appliqué ces notions aux propositions. Seuls les péripatéticiens postérieurs ont fait cette application et Avicenne les a suivis à tort sur ce point.

C. LES PROPOSITIONS MODALES.

Sans aucune doute, elles représentent un des aspects matériels de la logique que l'on appelle communément formelle. Au fond chez Aristote matière et forme sont mêlées. L'idée de mode vise à rapprocher le jugement du fait et à mettre un lien entre eux. Aussi les logiciens formels extrémistes ne l'admettent-ils pas (26). Là encore, Avicenne suit les traces d'Aristote ; il expose la théorie de la modalité dans les propositions comme il l'expose dans les syllogismes. Le mode, pour lui, est un mot qui s'ajoute à la proposition pour expliquer le genre de relation existant entre le sujet et le prédicat. Il désigne l'un de ces trois cas : la nécessité, la possibilité ou l'impossibilité (27).

---

(23) *Ibid.*, p. 35.
(24) *Ibid.*, p. 36.
(25) *Ibid.*, p. 77-82.
(26) Rondolet, *Théorie Logique des propositions modales*, Paris 1861, p. 48.
(27) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh*, p. 112.

comme copule, par exemple : Socrate, lui, homme. Mais cela n'est pas d'usage fréquent et n'indique pas nettement l'attribution. Au contraire, remarque Avicenne, la copule est toujours explicite en grec et en persan. Car le verbe «être» ainsi employé dans ces deuxlangues, fait abstraction du temps (18). Quant à la proposition conditionnelle, sa forme en arabe se rencontre avec son équivalent en grec et elle mentionne clairement la copule. Par exemple: si le soleil est levé, il fait jour (19).

La notion de copule n'a pas échappé à Aristote. Cependant il ne l'a pas distinguée avec précision comme devait le faire Avicenne. Il se borne de même, comme nous l'avons exposé plus haut, à l'étude de la relation attributive alors que le Grand Cheikh se soucia de la relation de principe à conséquence et s'étendit sur les propositions et les syllogismes conditionnels (20). En cela, sans conteste, il n'innove pas beaucoup, car Eudème (300 avant J.-C.) et Théophraste (287 avant J.-C.) l'avaient précédé. Ils ont sans doute subi eux-mêmes, l'influence de la logique stoïcienne qui est basée sur le rapport de principe à conséquence (21).

B. LA QUALITE

Avicenne analyse la négation et l'affirmation d'une manière qui ressemble aux analyses des logiciens et des psychologues modernes. Pour lui, l'affirmation est l'établissement d'une relation ou la position d'un rapport entre deux choses ; par contre, la négation est la contestation d'une relation ou le rejet d'un rapport entre deux choses (22). L'affirmation est antérieure à la négation ; en d'autres termes, l'affirmation est une existence, alors que la négation est une protestation contre cette existence. L'affirmation est une construction et une

---

(18) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibärâh,* p. 38-39.

(19) *Ibid.,* p. 37-38.

(20) Ibn Sina, *Kitâb al-Qiyâs,* Le Caire 1964, p. 231-380.

(21) Brochard, *La Logique des Stoïciens,* dans *Etudes de Philosophie ancienne et moderne,* Paris 1912, p. 224-225.

(22) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh,* p. 33-35.

Puis il passe à la proposition, l'envisageant surtout du point de vue des termes. Tout en ignorant le grec, il procède par instant à des comparaisons linguistiques, à la lumière de ses connaissances de l'arabe et du persan (16). Il s'arrête longtemps sur la relation dans la proposition, exposant ensuite sa qualité, sa quantité, les propositions modales, l'opposition des propositions et leur conversion. Il serait trop long de le suivre dans tous les détails qu'il donne ; il nous suffit de signaler certains points sur lesquels il s'éloigne d'Aristote et l'effort qu'il a déployé pour accorder la phrase arabe et la phrase grecque.

A. A RELATION

Aristote n'a pas accordé à la logique de la relation l'intérêt que les logisticiens lui accordent aujourd'hui. Il se borne à envisager la relation d'attribution, celle d'inhérence, d'universalité et de particularité. Il ne se préoccupe pas des autres comme celle de consécution, celle d'égalité ou de non-égalité, relation de plus et de moins. Certains de ses partisans se sont peut-être efforcés de réduire ces relations à la relation d'attribution. Mais l'affaire est plus simple ; car la logique des relations ne contredit pas la logique attributive. Elle en constitue seulement une extension (17).

Avicenne en cela ne s'éloigne d'Aristote qu'en peu de choses ; il divise la proposition en deux types : attributive et conditionnelle. Et celle-ci à son tour se subdivise en conjonctive ou hypothètique et en disjonctive ; il traite en détail ces trois espèces. Il s'arrête surtout sur la proposition attributive, en expliquant les parties : le sujet, le prédicat et la copule qui sont trois éléments fondamentaux de l'attribution, les deux termes et le rapport entre eux. Il observe que la copule est généralement omise dans la forme arabe de la proposition attributive, comme dans toute phrase purement nominale. Ainsi : Socrate (est) homme. Les logiciens arabes emploient quelquefois le mot «lui»

---

(16) *Ibid.,* p. 20.

(17) Goblot, *Traité de Logique,* Paris 1929, p. 184. — Lachelier, *Etudes sur le syllogisme,* Paris 1907, p. 39 et suiv.

Au quatrième siècle, tout particulièrement, de nombreux logiciens, en tête desquels figurent Abou Bishr Matta ibn Younos, al-Farabi, Yahya ibn 'Adi (974), préparèrent les voies à Avicenne et lui fournirent beaucoup d'études.

Le Livre de *l'Interprétation* est le plus grand écrit d'Avicenne sur la logique des propositions ; il abonde dans le sens d'Aristote, lui faisant de considérables additions. La matière y est plus fournie, sans conteste, que dans le *Livre de l'Interprétation* d'Aristote. Ce n'est ni un commentaire, ni un ensemble de gloses. Avicenne essaie de définir sommairement le jugement, comme l'a fait Aristote. Il dit qu'il est un « discours décisif » logos apophantikos il est l'acte d'affirmer ou de nier, il peut être vrai ou faux. L'interrogation, la prière et les souhaits ne sont donc pas des jugements (11) Avicenne s'intéresse surtout à la forme verbale du jugement, bien qu'il dise à maintes reprises que le logicien n'a rien à voir avec les mots, mais qu'il vise seulement ce qu'ils désignent (12).

En gros, son étude de la proposition est presque une étude du langage. Il expose d'abord le différend classique sur l'origine du langage. Celui-ci est-il le résultat de conventions sociales ou est-il enseigné par Dieu ? Peut-être penche-t-il davantage vers la première solution. Car à supposer que la langue soit enseignée par un premier maître, il lui faut quand même une convention et un accord de ceux qui en font usage (13. Il consacre deux longs chapitres au nom et au verbe; et il en parle d'une manière qui rappelle davantage la grammaire et la philologie que la logique (14). Il ne manque pas de signaler la particule, notant que le premier maître ne l'a pas négligée (15). Telles sont les trois divisions du discours.

---

(11) Ibn Sina, *Kitâb al-'Ibârâh,* Le Caire, p. 31-32.

(12) *Ibid.,* p. 5-6.

(13) *Ibid.,* p. 2-4.

(14) *Ibid.,* p. 7-25.

(15) *Ibid.,* p. 29.

à ce que certains commentaires anciens soient également mis en arabe, spécialement le commentaire de Porphyre (304) et celui de Jean le Grammairien (643) (6). Ensuite ils se mirent à commenter eux-mêmes ce livre et à le résumer. Parmi ses commentateurs figurent Abou Bishr Matta ibn Younos (940) et al-Farabi (950); parmi ceux qui l'ont résumé figurent al-Kindi (865), Thabit ibn Qorra (901) et Razi le médecin (925) (7).

Tout cela montre que le livre de *l'Interprétation* d'Aristote fut connu dans le monde arabe dès la fin du second siècle de l'hégire et les études linguistiques qu'il contient contribuèrent, semble-t-il, à la formation de la grammaire arabe (8). En tout cas, ce livre fut le pilier de la logique des propositions dans le monde arabe et Avicenne (1037) lui accorda toute sa confiance. Sa traduction arabe que nous possédons encore et que Honayn ibn Ishaq avait faite, il y a plus de dix siècles, est d'une clarté remarquable. C'est un vivant exemple de la stabilité du vocabulaire logique depuis cette époque (9).

II. LE LIVRE DE L'INTERPRETATION D'AVICENNE.

Il est publié ici pour la première fois. Nous l'avions personnellement étudié aupavarant sur deux manuscrits : l'un du British Museum (section orientale n. 7500), l'autre de l'Indian Office (no. 475). Nous avions exposé les idées et les théories les plus importantes qu'il contenait (10). Avicenne, c'est certain, profita des études logiques qu'entreprirent des penseurs musulmans durant les 3e et 4e siècles de l'hégire.

---

(6) *Ibid.*

(7) *Ibid.*

(8) I. Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe,* Paris 1934, p. 17-19 ; I. Madkour, *Mantiq Aristo wal-Nahw l-'arabî,* in *Majallat majma' al-logha l-'arabiyya,* tome 7, p. 338-346.

(9) 'Abdurahman Badawi, *Mantiq Aristo (tahqîq),* le Caire 1948, t. I, p. 57-199.

(10) Madkour, *L'Organon,* p. 156-160.

logique du jugement, il ne fait que parler de la proposition; il en indique les termes, la copule, la quantité, la qualité et ses différentes formes. Il lui consacre une partie de son *Organon* qui est restée la base de la logique des propositions jusqu'à aujourd'hui et c'est *le Livre de l'Interprétation.*

1. LE LIVRE DE L'INTERPRETATION D'ARISTOTE.

C'est la seconde partie de la Logique d'Aristote : elle traite de la logique du jugement ou de la logique des propositions, alors que la première partie se rapporte à la logique du concept ou logique des termes. Toutes deux préparent la voie à la troisième partie qui concerne la logique du raisonnement ou logique du syllogisme. Les trois parties sont reliées entre elles, l'une appelant les autres. Une telle liaison était connue autrefois dans les cultures latine, persane et syriaque, commé elle l'est dans la culture arabe. Nous avons déjà signalé certains doutes concernant l'attribution du Livre des *Catégories* à Aristote (2). Il en fut de même pour le Livre de *l'Interprétation* (3). A l'heure actuelle, la question est tranchée ; les deux livres sont bien du Maître.

Le livre de *l'Interprétation* fut traduit en syriaque avant l'Islam. Il fut étudié dans les anciennes écoles orientales qui avaient recueilli l'héritage de l'Ecole d'Athènes, spécialement à Jondaysâbour qui fut, pour les musulmans, la sources des premiers médecins et traducteurs (4). Il est bien possible que certains aspects de ce travail aient été transmis au monde arabe d'assez bonne heure. Mais les musulmans ne se contentèrent pas de cette traduction. Et Hunyan b.Ishaq (877) la reprit ; il traduisit le livre en syriaqe, tandis que son fils Ishaq (910) rendait le texte du syriaque en arabe (5). Les musulmans tenaient toujours

---

(2) Ibrahim Madkour, *Préface au Livre des Catégories d'Avicenne,* le Caire 1959, p. 2.

(3) J. Tricot, *Organon,* Paris 1936, p. 11.

(4) N. Rescher, *The Development of Arabic Logic,* Pittsburgh 1964, p. 15-18.

(5) Ibn al-Nadîm, *al-Fihrist,* Le Caire 1930, p. 348 ; al-Qifti, *Tarîkh al-Hokamâ',* Leipzig 1903, p. 25-26.

PREFACE

DU

Dr. IBRAHIM MADKOUR

Le jugement rattache une idée à une autre, établissant ainsi un rapport entre deux concepts. C'est une sorte de synthèse tout en étant aussi une analyse. En effet, l'intelligence analyse d'abord pour distinguer deux concepts, puis en second lieu, elle synthétise pour les unir. Le jugement est l'un des actes importants de la vie intellectuelle et l'un des sujets fondamentaux de la psychologie. Notre action de penser se réduit, pour ainsi dire, à une série de jugements qui se suivent. Et il n'est pas nécessaire qu'ils soient tous émis avec certitude; l'opinion et l'imagination y jouent un grand rôle. Nous émettons des jugements, ou plus exactement des «arrêtés» intellectuels sur lesquels nous bâtissons nos idées, nos croyances, notre conduite et notre manière d'agir. Autrefois, la psychologie ne se souciait pas de jugement comme elle le fait aujourd'hui. Aristote en a traité d'une manière sommaire. D'un côté il le rattache à la sensation et à l'abstraction; et de l'autre, il ne le sépare pas de la démonstration.(1) Les scolastiques se sont occupés de son côté logique plutôt que de son côté psychologique.

En réalité ,le jugement est une des trois parties traditionnelles de la logique qui sont : la logique du concept ,la logique du jugement et celle du raisonnement. Chaque jugement s'exprime par un signe verbal, il arrive même que ce signe nous cache ce que le jugement contient du travail mental. Les anciens ont prêté davantage d'attention à la forme verbale qu'au jugement lui-même. Chez eux la logique du jugement semble être une logique de phrases et d'expressions ou, en termes plus techniques, une «logique des propositions». Aristote a établi sur ce point une tradition qui a été suivi par les logiciens dans l'Antiquité et au Moyen-Age; les logiciens modernes y tiennent encore. Traitant la

---

(1) Aristote, *De Anima,* 430 a, 27, b 3.

Deuxième partie

TABLE DES MATIERES

IBN SINĀ

AL - SHIFA

LA LOGIQUE

III De L'Interpretation (al - ibara)

TEXTE ETABLI
PAR

Mahmoud El - Khodeiri

PRÉFACE et REVISION
PAR

Le Dr. Ibrahim Madkour

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

DAR EL - KATIB AL - 'ARABI
Pour L'Imprimerie et Diffusion
Le Caire - 1970

المكتبة العربية

تصدرها

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر

بالاشتراك مع

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

وزارة الثقافة


الثمن ٤٠ ج